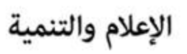
الإعلام و التنمية

الدكتور
عيسى محمود الحسن

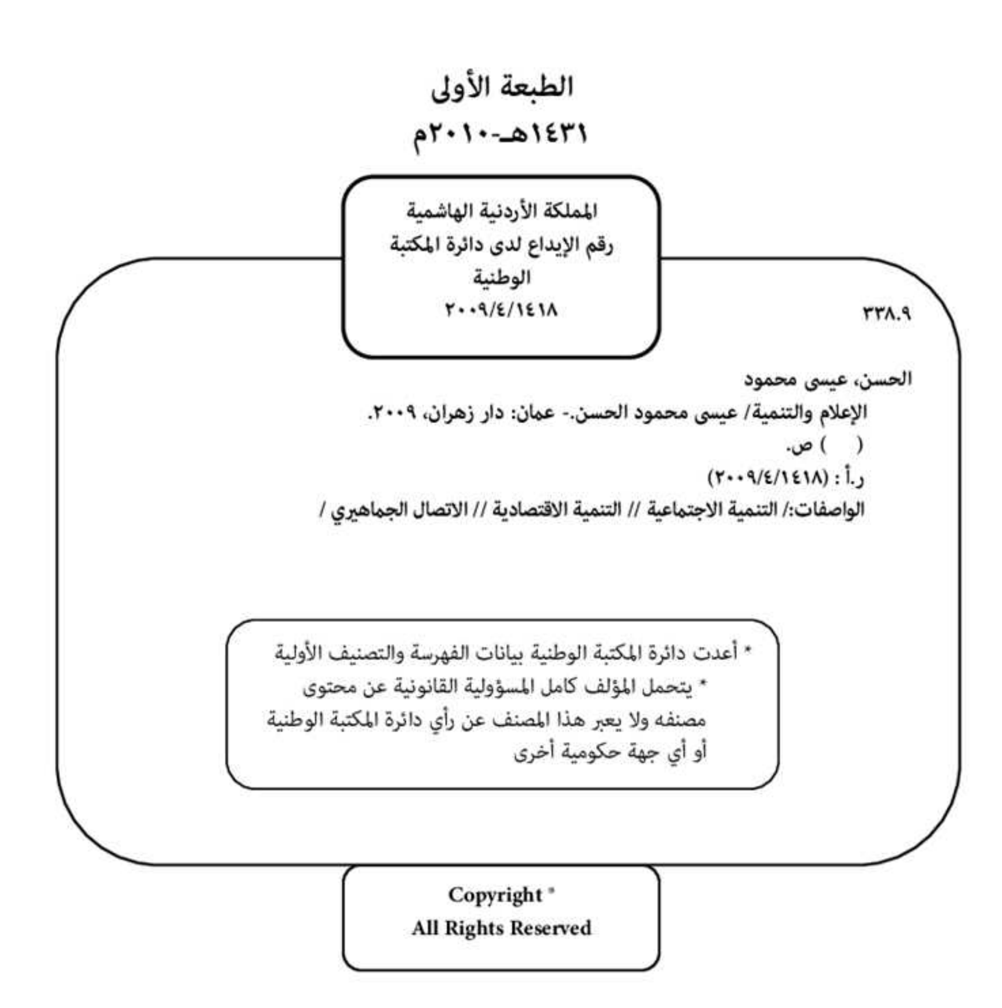



الإعلام والتنمية

الإعلام والتنمية

الدكتور
عيسى محمود الحسن

الطبعة الأولى
١٤٣١هـ-٢٠١٠م


المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
٢٠٠٩/٤/١٤١٨

٣٣٨.٩

الحسن، عيسى محمود
الإعلام والتنمية/ عيسى محمود الحسن.- عمان: دار زهران، ٢٠٠٩.
(   ) ص.
ر.أ : (٢٠٠٩/٤/١٤١٨)
الواصفات:/ التنمية الاجتماعية // التنمية الاقتصادية // الاتصال الجماهيري /

* أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية
* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي
دار زهران للنشر والتوزيع
تلفاكس : ٥٣٣١٢٨٩ - ٦ - ٩٦٢+، ص.ب ١١٧٠ عمان ١١٩٤١ الأردن
E-mail : Zahran.publishers@gmail.com
www.darzahran.net

مقدمة

ظل الإنسان على مرّ العصور محط اهتمام كافة النشاطات التي يقوم بها الأفراد والجماعات، واهتمام كافة خطط الحكومات، وكانت التنمية بجوانبها المختلفة أحد الوسائل والأدوات لتقدم المجتمعات بهدف تحسين مستوى حياة الفرد.

إن مساهمة كافة القطاعات في المجتمع كل من موقعه في عملية التنمية هي من أهم متطلبات نجاح أي خطة أو محاولة تنموية.

ولهذا كان دور الإعلام مهماً في بيان جوانب الخطط التنموية، وكذلك تحفيز الأفراد والجماعات للقيام بواجبهم في هذه الخطة.

لقد حاولنا في هذا الكتاب أن نتناول دور الإعلام والمؤسسات الإعلامية في دفع عملية التنمية بكل جوانبها، ومدى تأثيرها، معوجين على تعريف التنمية وتطورها خصوصاً في بلدان العالم الثالث "النامية"، ومررنا بسرعة على نظريات التنمية، ودور الإعلام في مواجهة النشاط المضاد للتنمية، وعلاقة الإعلام بالتنمية على اعتبار أنه شريحة مستهدفة ومساعد في توضيح جوانب التنمية المختلفة.

عرضنا كل ذلك بأسلوب سهل بين القارئ هذه الإضاءات وسنحاول في موقع آخر تفصيل أكبر وشرح أوفى لهذا الموضوع.

والله نسأل أن نكون قد وفقنا في تقديم الفائدة.

المؤلف

ما هي التنمية

يعرف بعض المختصين التنمية بأنها تحسين نوعية حياة الفرد أو مجموعة من الأفراد.

وهي: سلسلة من التغيرات الكمية والنوعية بين جماعة معينة من السكان من شأنها أن تؤدي بمرور الزمن إلى ارتفاع مستوى المعيشة وتغير أسلوب الحياة.

وأنها: مجموعة المحاولات التي تهدف إلى تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع بما يترتب عليه تحسين الوضع النسبي لرأس المال، وبنفس الوقت استخدامه بأقصى درجة من الكفاية.

وهناك أربعة مفاهيم يجب أن يتضمنها التعريف:

- أن التنمية معيارية ترمي التقدم نحو أهداف محدّدة.
- أن هذه التنمية ذات أبعاد متعددة تتناول مختلف جوانب الحياة.
- أن لها سماتها الخاصة في كل بلد تتناول مجموعة محددة من الأهداف صيغت في زمن محدّد.
- يجب أن تكون عملية مترابطة: التوفيق بين الأهداف في الوقت الواحد.

وقد عرفت الأمم المتحدة في العقد الماضي التنمية بأنها "النمو مضافاً إليه التغيير اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً". ولكن برنامج العقد الثاني استفاد من الأخطاء التي لم يحسب لها في العقد الأول، فجاء أوسع من مجرد نمو في الناتج القومي الإجمالي وشمل أهداف العدالة الاجتماعية وتوفير حياة أفضل لجماهير الشعب، وتوسيع

فرص العمل والاهتمام بالتعليم والتدريب. فالإنسان هـو ثمـرة التنميـة مـثلما هو بذرتها، وهو غاية التنمية ووسيلتها.

والتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تبدأ أو تستمر من غير تنميـة اجتماعيـة ومـن غير تنمية سياسية. فالنظام السياسي بفلسفته واتجاهاته وتنظيمه يمثل بنية تحتيـة للاقتصاد. ونفس الشيء يحدث على البناء الاجتماعي بنظمه وقيمه وعادات أفراده. فهو سبب مثلما هو نتيجة للتطور الاقتصادي. والتنميـة ليسـت مجـرد نمـو للـدخل القومي أو نمو للكفاية الإنتاجية، وإنما هـي تـوفير العمـل المنـتج وتحقيـق العدالـة الاجتماعية وتمكين المواطن من المشاركة الفعالة في توجيـه وتطـوير مجتمعـه. ومـن هنا تأتي العلاقة بين الكفاية والعدالة والمشـاركة والديمقراطيـة ضـمن إطـار النظـرة الواسعة للتنمية.

وعلى هذا الأساس اعتبر فشل تجـارب التنميـة في بعـض الـدول الناميـة سـببه الرئيسيـ (غيـاب النظـرة السياسـية في العمـل)، ولـيس فقـدان العنـاصر التقنيـة أو العلمية أو إحدى مستلزماتها من تمويل ويد عاملة فقط، فافتقاد الرؤيـا السياسـية الواضحة لهدف التنمية يجعل من كل الجهود التي تبذل مجرد إنجازات متنـاثرة لا تحقـق بنيانـاً متفـاعلاً ومتكـاملاً في المجتمـع، حيـث أن التنميـة تتحـدى الجانـب الاقتصادي إلى مجمل حركة المجتمع وتغطـي جميـع جوانبـه الاجتماعيـة والثقافيـة والعلمية.

فمن المؤكد أن التنمية الاقتصادية لا تتحقق بغير تنمية اجتماعية وبغير تنميـة سياسية، حيث تشكلان الوجهين الآخرين للتنمية. فحاجة التنمية الاقتصادية إلى

تحول اجتماعي تبدو واضحة في الدول النامية. وهذا التحول يتضمن عدداً من العناصر هي: التعليم ، مواقف وقيم يجب تبديلها أو تعديلها، طقوس وسلوك اجتماعي وعلاقات إنسانية يجب تغييرها. فتحويل الزراعة إلى زراعة حديثة يتطلب تعليم مهارات جديدة وعادات جديدة وإقناع المزارعين بالتخلي عن أساليبهم القديمة ووسائل نقل واتصال حديثة وغير ذلك من التوظيفات الاجتماعية. كما أن التعليم يهدف إلى تكوين إنسان ذي آفاق ومهارات وأهداف جديدة. والعلاقة متبادلة بين التعليم والتنمية. الأولى تمدّ التنمية بالعناصر الكفؤة والخبرة، والتنمية تغذي التعليم بالمال وتفتح الآفاق المعيشية لمخرجات التعليم.

أما التنمية السياسية فهي أيضاً ضرورة ملازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتهدف إلى إيجاد أرضية ملائمة للتنمية الشاملة. إن المجتمع السياسي المطمئن هو المجتمع الذي تعتمد فيه عمليات صنع القرار على وسائل متسعة وعامة.

ومن كل ما تقدم يتضح أن التنمية عملية متكاملة، لا يمكن تجزئتها إلى اقتصادية واجتماعية وسياسية. ذلك أن كل الدول "المتخلفة" أو النامية تعوزها الأوجه الثلاثة، ولا يمكن تحقيق واحدة دون الأخريات.

فالتنمية يجب أن تسير بشكل متوازن، لتغذي إحدى فروعها الأخرى.

فكما أن التنمية لا يمكن بلوغها في مجتمع جاهل لا يدرك أهميتها، ولا يسعى لتحقيقها، تتحكم فيه علاقات الطائفية وسيطرة التقاليد والعادات القديمة، يعج بالمشاكل الاجتماعية (والتي هي معوقات التغيير) لا يقبل تيار التحديث، يحارب

الطرق الحديثة في الصناعة والزراعة أو لا يؤمن بها. كذلك الحال بالنسبة للتنمية الاجتماعية التي لا يمكن أن تتحقق في مجتمع فقير لا يملك مقومات التنمية الصناعية، تعوزه الأموال اللازمة للصرف على تحسين الخدمات الصحية والتعليم والسكن الملائم ومدّ الريف بالحدّ الأدنى من الخدمات التي تقتضيها الحياة الإنسانية والغذاء، وبناء شبكات الطرق وأجهزة الاتصال وغيرها. فذلك يستدعي تنمية اقتصادية لتوفير الموارد لهذه الإجراءات التي هي من أساسيات التنمية. وفي كثير من الأحيان يمكن أن تؤدي التنمية الاقتصادية إلى تنمية اجتماعية وسياسية. فالرخاء والمستوى الاقتصادي والمعاشي اللائق يدفع الفرد إلى تحسين نوعية حياته في الحصول على خدمات وسلع، كان حاجز المال يقف حائلاً بينه وبينها، فيندفع للتعليم ويعتني بصحته وغذائه وسكنه ويكتسب كثيراً من العادات التي تفرضها حياة اليسر والرفاه، والتخلص من التقاليد التي لا تتفق مع مستواه الاقتصادي، والنزوع إلى الثقة بالعلم والمخترعات والنصائح العلمية.

كما أن حدوث التغيير الاجتماعي يسهل كثيراً من مهمة التنمية الاقتصادية فوجود أناس مدربين ومتحمسين للتنمية ولإجراءاتها، ومستعدّين للعمل على تحقيقها، مزوّدين بخبرات وعادات جديدة لصالح التنمية الاقتصادية لهو مما يساعد على الإسراع بتحقيقها، بل حتى إن البعض يذهب إلى أن التنمية الاقتصادية في المجتمعات المتخلفة تبدو مستحيلة دون تغيير اجتماعي.

والتنمية الاقتصادية أيضاً تبدو صعبة التحقيق دون تنمية سياسية ضمن وحدة وطنية متماسكة، وشعب متعاون، وفي جو يتوفر فيه الأمن للفرد والمجتمع في ظل استقرار سياسي، وشعب يعتز بوطنه عملاً، ويسعى لتقدمه يبجّل علَمَه وتاريخه. وذلك كله واجب التنمية السياسية، والتي من نتيجتها خفض تكاليف حفظ الأمن وصيانة الوحدة الوطنية واستقرار وتنفيذ الخطط والبرامج وتوجيه الكثير من الموارد المتوّفرة إلى ميدان التنمية الاقتصادية بدل صرفها لأغراض أمنية.

مؤشرات قياس التنمية

نلاحظ في البداية عدم وجود مؤشر واحد متفق عليه بين جمهرة العلماء لقياس التنمية في بلد ما. وبالتالي استخدامه كمعيار لتقسيم الدول على أساسه إلى متقدمة ومتخلفة. وهناك كثير من المعايير المستخدمة في هذا الصدد منها المؤشرات الاقتصادية ومنها الاجتماعية والتي يتفرع منها مؤشرات فرعية أخرى فهناك فجوة واسعة بين البلدان المتخلفة "النامية" والبلدان المتقدمة سواء في الدول أو مستوى التكنولوجيا أو الظروف الاجتماعية والسكانية أو طبيعة البنيان الإنتاجي أو درجة الاستقلال الاقتصادي. إن إطلاق التسمية على (البلدان النامية) لم يكن جوهر المشكلة، بل إن الإشكال يتجلى في التفتيش عن معايير للتفرقة بين هذه الشعوب ونقيضها من الصنف الثاني فجاؤوا بمعايير متعددة لم تأخذ الطابع العلمي في كثير من الأحيان.

النصف الثاني من القرن العشرين شهد اتجاهات جديدة في التمييز تعتمد على محاولة استنباط الصفات المشتركة لتلك الشعوب والتي يمكن إخضاعها للمسح أو التكميم ثم التحليل والمعالجة. ومن هذه المعايير: الدخل القومي، المستوى المعاشي، التغذية، غلة الأرض، التعليم، الأمن، العمل وظروفه، السكان، الضمان الاجتماعي، الملبس، التسلية، الخدمات، الحرية، الاستقرار السياسي.

المؤشرات الاقتصادية

إجمالاً تتميز الدول المتقدمة برقم دخلها القومي المرتفع للفرد والمقصود به حصة الفرد من مجمل الدخل القومي. ومن ثم يمكن المضي في تحديد المؤشرات الاقتصادية الرقمية، ومنها الاستهلاكية، مؤشر كمية الوحدات الحرارية للمواطن الواحد. ويمكن وضع جدول بالاستهلاكات: أجهزة راديو أو سيارات بالمواطن الواحد. ومؤشرات أخرى مثل توزيع النشاطات داخل المجتمع العامل كالنشاطات الزراعية والصناعية في عام معين واستخدامها المعايير أو مؤشرات للمستوى المعاشي للمواطن.

ويرى البعض أن أكثر القياسات شيوعاً هو القياس الاقتصادي الذي يقيس مستوى المعيشة عن طريق مقارنات الدخل الحقيقي للفرد أي القوة الشرائية لمتوسط دخل الفرد أو الأسرة على أساس الأسعار الثابتة ويتصل بذلك قياس استهلاك الفرد من السلع الضرورية.

ومن المؤشرات الاقتصادية الأخرى: الزراعة، وتتضمن:

- النسبة المئوية لنصيب الزراعة في الخطة العامة للتنمية.

- إنتاج الفدان من المحاصيل الهامة والاستراتيجية.
- نسبة إنتاج البذور المحسّنة إلى الاحتياجات السنوية الإجمالية.

المؤشرات الاجتماعية

وهذه المؤشرات ذات علاقة بالنواحي السكانية، وهي:

- المواليد والمعدل العام للوفيات.
- الهجرة: وتعتبر عاملاً اقتصادياً اجتماعياً سواء كانت داخلية أم خارجية.
- المؤشر المؤلف: وهو معدل نمو السكان، ويتأثر بالمواليد والوفيات والهجرة. وهناك مؤشرات مثل طول العمر بالنسبة للمواليد ومعدل العمر نفسه واحتمالات بقاء المولود على قيد الحياة بعد الولادة ومؤشر نسبة الإعالة.

أما المؤشرات غير السكانية: فأهمها تلك التي تتعلق بالتعليم ومحو الأمية.

البلدان النامية: إن المصطلحات الأكثر رواجاً لهذه الدول هي: العالم الثالث. والبلدان النامية. ويستخدمان كمترادفين ويطلقان الآن بدل (البلدان المتخلفة). ويعتبر مصطلح (الدول النامية) أصح في التدليل على وضع هذه الدول من عبارة (المتأخرة) الشائعة إلى فترة قريبة ذلك لأن كثيراً من الدول الفقيرة اقتصادياً لها تراثها الفني والخلقي والديني وهو تراث عريق.

أما (العالم الثالث) فإنه أطلق على هذه الدول تمييزاً لها عن العالمين الاشتراكي والرأسمالي.

والدول النامية تمثل الجزء الأكبر من الكرة الأرضية، ويشكل سكانها ثلثي سكان الأرض، تعيش تناقضات وتحيط بها مناخات وبيئات جغرافية واجتماعية متنوعة، تشكو الفقر، إلاّ أنها أقاليم أغلبها تحتوي على ثروات جبارة تنتظر استثمارها وهي شعوب تدحض أي نوع من التصميم ولا يمكن وصفها إلاّ عند رؤيتها.

هذا ويجب ألا يتبادر إلى الذهن أن الدول النامية كتلة متماثلة ودول متشابهة في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعادات والموارد والنمو الصناعي والدخل الفردي، فهي في كل هذه الأمور مختلفة عن بعضها البعض.

ولكن (شرام) يرى أن هناك صفة واحدة مشتركة بين جميع هذه الأقطار، وهي أنها لم تمرّ بتجربة الثورة الصناعية، بينما مرّت بها الدول الأكثر تقدماً، لأن العوامل التي توفرت لأوروبا والتي مهّدت للثورة الصناعية، وهي النهضة والحرية السياسية الواسعة وتقدم وانتشار التعليم وتطور التجارة ورأس المال ونسبة عالية من المقاولين والمبتكرين وأفكار ملائمة لبذل الجهود، لم تكن متوافرة في بقية أنحاء العالم، ولهذه الدول.

متغيرات التنمية

إن الاتجاه بالإنسان التقليدي (الفلاّح) إلى العصرية يتوقف على عدد من المتغيرات منها التعليم، تبني الأفكار المستحدثة، استخدام وسائل الاتصال المباشر ووسائل الإعلام، التقمص الوجداني، التطلعات، الدافع إلى الإنجاز، الإنفتاح على العالم الخارجي، والإدراك السياسي.

١- التعليم: هو ضرورة من أجل العصرية التي تعمل بـدورها في زيـادة محـو الأميّة، ويعرفها (روجرز) بأنها الدرجة التي تصل بالفرد إلى معرفـة الرمـوز بإتقان في شكلها المكتوب، وبعبـارة أخـرى أن يعـرف كيـف يقـرأ ويكتـب وإتقان اللغة يفتح للفرد آفاقاً جديدة على العالم.

وهناك تعبير جديد برز ولمع ونادت به منظمة الأمم المتحدة للتربيـة والعلـوم والثقافة (اليونسكو) وهو ما سمي بمحو الأمية الوظيفي. ويعبر عن الحاجة لإعطـاء الأميّين تدريباً وتعليماً كافيين. ومحـو الأميـة هنـا يجـب أن يتجـاوز مجـرد القـراءة والكتابـة إلى كيفيـة ممارسـة الـدور الكامـل في الحيـاة الاقتصـادية والاجتماعيـة في المجتمع.

٢- تبنـيّ الأفكـار المسـتحدثة: هـو متغـير مـن المتغـيرات الأساسـية لعمليـة العصرية. إن الميل إلى تبنيّ الأفكار المستحدثة يعطي مـؤشراً يبـيّن إلى حـد كبير المدى الذي وصلت إليه العصـرية والحداثـة. وفي النهايـة فـإن درجـة تقبـلّ الفـرد لأسـلوب مـن الحيـاة أكـثر تعقيـداً وتقـدماً، مـن الناحيـة التكنولوجية، تظهر بوضـوح عنـدما يقـوم بتطبيـق الأفكـار المسـتحدثة في الزراعة والصحة وطريقة معيشة الأسرة.

والهدف من تعلـيم الفـرد وانفتاحـه عـلى العـالم الخـارجي والتعـرض لوسـائل الإعلام هو تشجيعه على تقبل نوع جديد من الحياة. وأفضل مؤشر لهذا هـي تبنّـي الأفكار المستحدثة التي تدلّ على أن الاتجاهات تتغير سلوكياً أكثر منها إدراكياً

وبقدر استيعاب الفـرد للتغـيرات التـي يجـب أن يجريهـا يكـون بسـير باتجـاه التطور والتقدم.

٣- وسائل الإعلام: يعتبر التعرض لوسائل الإعلام شرطاً من شروط التنمية التي يمكنها أن تصبح بلا شك، أحد المتغيرات الهامة التـي تلعـب دوراً في التغـيّر الاجتماعي الموجه وفي العصرية، عـلى نطـاق واسـع، في الـدول الأقـل نمـواً. والفكرة الأساسية هنا هي أن تعرّض الفـلاّح للإعـلام يـؤدّي بـه إلى طريـق العصرية مسـتفيداً مـما يقدمـه الإعـلام مـن تجـارب وخـبرات إنسـانية أو عملية تحسن أنشطته الاقتصادية.

٤- التقمص الوجداني: يعرف (ليرنر) التقمص الوجـداني بأنـه مقـدرة الشـخص على أن يضع نفسه في مكان الآخرين. ويعتقد أنه من المتغـيرات الحاسـمة في عملية العصريّة.

إن الـتقمص الوجـداني يمكـن أن يكـون سـمة مـن سـمات المجتمـع الصـناعي الحديث، المتعلم، المتحضر، والمشارك، بينما يقل ظهور هذه السـمة أو يفتقـر إليهـا في المجتمع التقليدي.

إن مقدرة المرء على أن يضع نفسه في مكان غيره تأتي نتيجـة لعمليـة الاتصـال، التي تجعل الإنسان يحتك بالعالم الخـارجي. وهـذه المقـدرة عامـل مهـم في عمليـة العصر-ية. كـما أن البيئـة الاجتماعيـة عامـل مهـم في تنميـة القـدرة عـلى الـتقمص الوجداني، بالإضافة إلى الاختلافات الفردية بين أفراد المجتمـع التـي تـؤثر أيضـاً عـلى درجة التقمص الوجداني عند الناس.

وعلى سبيل المثال، يتم تشجيع الصحفي على معرفة جمهوره لكي يكتب له بفاعلية أكبر. وبطريقة مماثلة، يمكن للرسالة أن تكون ذات فاعلية أعظم عندما يكون المستقبل قادراً، إلى حد ما، على تقمص دور المرسل أو الأشخاص الذي يأتي وصفهم في محتوى الرسائل.

٥- التطلعات: يمكن القول إن التطلعات أو الطموحات هي المستويات التي يتمنى أن يصل إليها الفرد في المستقبل مثل مستوى المعيشة والمكانة الاجتماعية والتعليم والمهنة.

والتطلعات، كأحد المتغيرات، هي شرط أساسي للعصريّة. وتستطيع وسائل الإعلام زيادة تطلّعات أبناء المجتمعات النامية، ومن غير المعتقد أن تحدث التنمية بدون زيادة التطلعات، أو بدون إثارة الناس للكفاح من أجل المعيشة الأفضل والنمو القومي. ويجب أن يرغب الأفراد في معيشة أفضل مما هم فيه، وأن يكونوا مستعدين للعمل من أجل الوصول إليها كما ينبغي عليهم كمواطنين أن يتطلعوا إلى أن تصبح بلادهم أقوى وأعظم مما هي فيه. وهذه مسألة غاية في الأهمية للبلاد النامية.

٦- دوافع الإنجاز: يمكن تعريف الدافع إلى الإنجاز بأنه الرغبة نحو الكمال والإجادة من جانب الفرد كي يصل إلى إنجاز بعض ميادين النشاط. وتعمل وسائل الإعلام على خلق مثل هذا الدافع. ذلك أنها تعرّض الفرد لأنواع أخرى من المعيشة، وبالتالي فهي تعطيه الفرصة للمقارنة بينها وبين

معيشته. ولكن (ليرنر) يعتقد أن هناك فجوة بين ما يريده الفرد وبين ما يحصل عليه بالفعل. وربما تؤدي هذه الفجوة في تحيق الرغبات إلى تصاعد موجة الشعور بخيبة الأمل.

٧- الانفتاح على العالم الخارجي: ويعني درجة اهتمام الفرد بما هو خارج بيئته المباشرة. أما الشخص الذي ينحصر اهتمامه فقط فيما يحيط به ولا يسمح لاهتماماته أن تتجاوز هذا الحد فيسمى إنساناً محلياً. بينما يقصد بالشخص المنفتح على العالم ذلك الذي يعتبر نفسه جزءاً لا يتجزأ من عالم أكبر.

ومن المرجح أن الاتصال بالعالم الخارجي يجب أن ينظر إليه كبداية الدافع إلى حياة أكثر عصرية.

ويتصل الفرد بالعالم الخارجي بمجموعة متنوعة من القنوات منها:

- الأشخاص الخارجيون عن المجتمع الذين يفدون إليه.
- الرحلات إلى خارج المجتمع
- وسائل الإعلام والاتصال.

٨- الإدراك السياسي: يمكن القول إن الإدراك السياسي هو الدرجة التي يصل إليها الفرد في فهم كافة المعلومات عن بلاده بصفته مواطناً يقوم بواجباته السياسية على وجه صحيح. ويمكن الحصول على هذه المعلومات عن طريق التعليم الرسمي، والتعرض لوسائل الإعلام، والرحلات إلى المراكز

الحضرية، أو عن طريق الاتصال المباشر للفرد بالآخرين الأكثر منه علماً في هذه المسائل. وغالباً ما يدل الوعي أو الإدراك السياسي على السعي الدائب وراء المعلومات، وعلى الشعور المتميز للفرد بأنه جزء من مواطني الأمة.

وبينما يمثل الادراك السياسي معرفة الأحداث السياسية والقادة خارج مجتمع الفرد، فإن التقدم السياسي ينبغي أن يتضمن تعبئة عامة الشعب للجهود القومية وتوسيع دائرة المشاركة بالطرق التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار.

يضاف إلى هذا أن تعرض الفرد المتزايد للعالم خارج مجتمعه ينعكس غالباً على إدراكه السياسي والاجتماعي إيجابيا.

تنمية المجتمع وخصائص الدول النامية

نلاحظ أن كلمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أكثر الكلمات تداولاً في لغة السياسة والصحافة المعاصرة وبخاصة في الدول النامية كحل لا بديل عنه في مواجهة المتطلبات القومية في ميدان الإنتاج والخدمات. ولتحقيق ما تكون به الدول متقدمة بالمفهوم السائد في هذا العصر، وبالمعايير السياسية والفكرية والاجتماعية العالمية. إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما يبرزها الإعلام اليوم تعني من الناحية الحضارية تغييراً أساسياً في كل أنماط الحياة السائدة. ويتبع هذا تغير نوعي وكمّي في صور العلاقات الاجتماعية في كافة مجالات النشاط البشري في المجتمع. وهذا يعني أن تنمية المجتمعات المتخلفة هو نقلها من حالة أو مستوى إلى حالة أو مستوى أفضل ومن نمط تقليدي معين إلى نمط متقدم كماً ونوعاً.

وقد أطلق علماء الخدمة الاجتماعية على تنمية المجتمع لفظ خدمة المجتمع، واعتبروها إحدى طرق الخدمة الاجتماعية.

وعرفت الأمم المتحدة تنمية المجتمع عدة تعريفات منها:

١- العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعياً واقتصادياً والمعتمدة بأكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه.

٢- العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع.

إن التنمية الاقتصادية على حد تعبير (الدكتور عمرو محي الدين) هي ثورة العالم الثالث ضد الفقر والبؤس والتخلف بصفة عامة. ولقد ظفرت المكتبة الاقتصادية خلال النصف الثاني من القرن العشرين بسيل من الكتابات الاقتصادية حول التنمية، وكأنّ أساتذة الاقتصاد قد اكتشفوا فجأة حقلاً جديداً يصولون فيه ويجولون. ولكن حقيقة الأمر أن بروز العالم الثالث ومشكلاته الاقتصادية التي لا تعيش بعيداً عن ظروفه الاجتماعية والثقافية جعل الموضوع ساخناً.

وإذا نظرنا إلى واقعنا العربي في الربع الأخير من القرن العشرين نجد أن أسئلة مختلفة مثارة منها: كيف ألبّي بمواردي القليلة احتياجاتي المتزايدة؟ أي نظرية من الفكر الاقتصادي أنفع لواقعي؟ كيف نوائم بين الأجر وبين أسعار السوق؟، هل الوحدة الاقتصادية العربية أو التكامل الاقتصادي أو السوق العربية المشتركة هي

البداية أم هي المحصلة؟ بأي الصناعات أبدأ؟ هل القروض تدفع عجلة التنمية دفعاً حقيقياً أم دفعاً زائفاً؟ هل أفتح باب الهجرة للعمال والعقول العرب أم لا؟ كيف نتوسع في سياسية الانفتاح دون أن نغرق في التضخم والاستهلاك؟ كيف أوازن بين الخدمات والإنتاج والمواليد؟ ماذا للقطاع العام وماذا للقطاع الخاص؟ ما هو الاستثمار الأمثل لعائدات وفوائض البترول والمال العربي؟.

من هذه الأسئلة ومحاولة الباحثين الاقتصاديين الردّ عليها يتشكل مفهوم التنمية الاقتصادية وإطاره العلمي والتطبيقي.

أما البعد الاجتماعي للتنمية فيشمل تحليل القوى الاجتماعية السائدة في المجتمع. وطبيعة السلطة، ونظرية الحكم، ومدى مشاركة الجماهير في صنع القرار، إن الجانب السياسي برمته جزء من البعد الاجتماعي للتنمية، ثم الجانب الموروث في عادات المجتمع وتقاليده والحوار بين قديمه وجديده، ووضع المرأة في المجتمع. ثم الشخصية القومية وأبعادها كل ذلك يمثل لنا معنى التنمية الاجتماعية.

كما ترتبط مفاهيم وحدود الحرية في المجتمع بالتنمية، وبمعنى أخص ضرورة حرية الصحافة لإحراز التقدم. فالسؤال الذي يطرح نفسه في البلدان النامية هو ما مدى تعبير الصحف بوجه خاص عن الرأي العام من جانب، ومدى قدرة هذه الصحف وقدرة محرريها على كشف الفساد الاجتماعي من جانب آخر، وما قدر الحرية الممنوحة لها في النقد، وما هي ضمانات هذه الحرية، ضمانات من مِلْكية الصحف ومن نقابة الصحفيين ومن المؤسسات والأحزاب والتنظيمات الدستورية

والقانونيـة في المجتمـع.. ضـمانات للصـحيفة كمؤسسـة اجتماعيـة وضـمانات للمحرر كمهني يزاول عمله.

إن القانون الذي يقيّد حرية الصحافة يعوق التنميـة في المجتمـع. لأنـه يحـرم الـرأي العـام مـن المعرفـة ومـن تصـحيح أخطـاء المخططـين أو سـلبيات وحـدات الخدمات أو عبث وحدات الإنتاج.

أما التنمية الثقافية: أول ما تهدف إليه هـو بنـاء الإنسـان معنويـاً، ومـن هـذا الهدف تبرز الأهداف الثانوية، ويبرز في نفس الوقـت دور الإعـلام في تحقيـق هـذه الأهـداف. وتتوافـق معظـم أهـداف وزارات الثقافـة ووزارات الإعـلام في البلـدان النامية مع مفهوم التنمية الثقافية. ولكن الصعوبة تبدأ مع التطبيق ومع التخطيط الثقافي والإعلامي. وذلك لأن العمل اليومي يستوعب في كثـير مـن الأحيـان طاقـات أجهزة الثقافة والإعلام فيتوه منهـا الطريـق الـذي رسـمه المخطـط أو يتعـثر تنفيـذ أمهات الأعمال الثقافية بسبب تركيز الجهد على عناوين الصحف ونشرات الأخبـار في الإذاعة والتلفزيون وما حول ذلك.

وترى (الدكتورة جيهان رشتي) أن الصعوبة التي يواجهها الباحث وهو يحـاول تحديد خصائص المجتمعات المتخلفة تتلخص في صعوبة الفصل بـين خصـائص تلـك المجتمعات وتلاحظ أن الباحث يلجأ إلى الاستقطاب أي شرح للخصائص السائدة في مختلف المجتمعات على أنها خصائص مطلقة وهـذه النظـرة لا تـرى أن هنـاك بـين الأبيض والأسود مناطق رماديّة.

وتحذر (الدكتورة جيهان) من الاستقطاب، لأن أي نظام سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي سواء كان تقليدياً أو انتقالياً أو حديثاً، قد يجمع بين الخصائص التقليدية والحديثة. فإذا تصورنا مجالاً يبدأ من واحد وينتهي بعشرة نستطيع أن نضع المجتمع التقليدي عند رقم ٣ مثلاً والمجتمع الانتقالي بين رقمي ٥ و٧، والمجتمع الحديث عن الرقمين الثامن والتاسع، باعتبار أن المجتمع كلما اقترب من رقم ١٠ كان مجتمعاً حديثاً أو متقدماً وكلما اقترب من رقم ١ كان متخلفاً أو تقليدياً. ولكن لا نستطيع أن نجزم بأن هناك مجتمعاً حديثاً ١٠٠% يقع في آخر الطرف الأيسر- وليس هناك مجتمعاً متخلفاً ١٠٠% يقف في أول الطرف الأيمن لأن الصفات الحضارية والتقليدية تتواجد في كافة المجتمعات، وإنما تختلف الدرجة وتتفاوت النسبة.

إن هناك خصائص سكانية (ديموغرافية) عامة، تتميز بها البلدان النامية:

أولها: ارتفاع معدل المواليد بصفة عامة حيث يصل هذا المعدل في كثير من الدول النامية إلى أكثر من أربعين لكل ألف من السّكان.

ثانيها: ارتفاع معدل الوفيات عامة، ومعدل وفيات الأطفال بصفة خاصة، وانخفاض متوسط عمر الفرد عن نظيره في الدول المتقدمة.

ثالثها: انتشار أمراض سوء التغذية للنقص الظاهر في المواد الغذائية الأساسية.

رابعها: انخفاض المستوى الصحي نتيجة لانتشار الوسائل البدائية في العلاج بين أغلب السكان، ونتيجة لقلة المرافق الصحية العامة ومحدودية اللقاحات والمطاعيم والرعاية الصحة عموماً .

خامسها: ازدحام البيئات الريفيّة عادة بالسكان بشكل لا يتناسب مع مواردها الاقتصادية.

ثم هناك خصائص ثقافية وسياسية عامة تنحصر في ارتفاع نسبة الأميّة بين الناس، والأخذ بأساليب قديمة في التعليم، وانتشار ظاهرة عمالة الأطفال على نطاق واسع وعلى الأخص بين الطبقات الشعبية، وضعف الطبقة المتوسطة في المجتمع وعدم توفر عوامل نموها. وانخفاض المركز الاجتماعي للمرأة في المجتمع وخضوع السلوك الفردي وعلى الأخص بين الطبقات الشعبية لتقاليد متوارثة أكثر منها لقيم جديدة اقتضتها طبيعة التطور والتغيير في سبيل التنمية.

وفي خصائص التخلف نجد (الدكتور عمرو محي الدين) لا يعترف بمتوسط دخل الفرد كتعريف للتخلف، وإنما يضعه كمؤشر فقط للتخلف ضمن مؤشرات عديدة أخرى. ويرى أن الدول المتخلفة هي الدول التي تسودها أساليب الإنتاج المتخلفة، وأسلوب الإنتاج يتكون من قوى الإنتاج المستخدمة (بشقيها المادي والبشري) وعلاقات الإنتاج التي تعمل هذه القوى في إطارها. وتخلف أسلوب الإنتاج يعني تخلف قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في نفس الوقت.

ويقسم خصائص التخلف إلى نوعين من الخصائص: أما النوع الأول فهو الخصائص المادّية أو الاقتصادية وتشمل الاختلالات الهيكلية، أما النوع الثاني فهو الخصائص غير المادية ويمكن أن يطلق عليها تخلف البنيان الاجتماعي، أو ما قد يطلق عليه البعض تخلف الإطار الحضاري أو الثقافي.

أمّا الاختلالات الهيكية فتأخذ مظاهر متعدّدة: أولها اختلال العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية. وثانيها: اختلال الهيكل الإنتاجي. وثالثها: شيوع البطالة المقنعة. والرابع: هو اختلال هيكل الصادرات (أو القطاع الخارجي) في الدول المتخلفة.

هذا عن الخصائص الاقتصادية أو المادية، أما النوع الآخر من الخصائص فهو الخصائص غير المادية، وهي تخلف البنيان الاجتماعي بما يشمله من النظم والعلاقات الاجتماعية والنظم السياسية والقيم السائدة والسلوك والتقاليد والاتجاهات. والتخلف في هذا الصدد يعني معنى محدداً وهو أن هذه الهياكل الاجتماعية الثقافية تمثل عائقاً للنمو والتقدم.

مبادئ لتحقيق التنمية

يقول (الدكتور حيدر إبراهيم): إن التنمية تعني تحويل واستثمار كل الطاقة الذاتية الكامنة والموجودة فعلاً بصورة شاملة تحقق الاستقلال للمجتمع والدولة والتحرر للفرد.

وهذا الفهم للتنمية الشاملة يحتوي على عمليات عديدة:

- زيادة حقيقية للدخل القومي وفق خطة زمنية محدّدة.
- رصد الإمكانيات والمصادر الطبيعية والطاقات البشرية واستخدامها واستغلالها بطريقة عقلانية وعلمية بالاستفادة من التكنولوجيا المناسبة والعامل البشري.
- التوزيع العادل لمردود التنمية بصورة لا تسمح بظهور فئات طفيلية تمتص فائض الناتج القومي على حساب الآخرين.
- الاعتماد على النفس على قدر الإمكان لكسر حلقة التبعية.
- التركيز على القطاعات الإنتاجية والتقليل من الاقتصاد الاستهلاكي إلاّ بمقدار ما يخدم تلبية الاحتياجات الأساسية.
- المشاركة في وضع وتنفيذ خطط التنمية على أساس أنها جزء من المشاركة الكاملة للفرد في القرارات التي تهمه وتخص مصير وطنه أو أمته.
- تحقيق الاستقلال بأشكاله المختلفة السياسي والاقتصادي والثقافي والفكري.

ويقدم (د. حيدر إبراهيم) بعض المبادئ والعقبات والإنجازات المطلوبة لأي استراتيجية تنموية:

مبدأ الاعتماد على النفس: يعتبر الاعتماد على الذات محوراً تلتقي فيه قضايا عديدة. فالاعتماد على الذات لا يعني فقط استنهاض القدرات والمساعدات الأجنبية

أو نقل التكنولوجيا الملائمة أو الاكتفاء الذاتي غذائياً وسلعياً. إنما هـو في الأصـل ينبثق أو يفترض فيه أن ينبثق من أيديولوجية تقوم على تحديـد الهويـة الحضـارية والأصالة والثقة في النفس جماعيـاً أي الثقـة بقـدرة المجمـوع. وهـي عمليـة تنهـي سنوات الشعور بالدونية والعجز التي غرسها الاستعمار واستجاب لها العالم الثالـث وتمت من خلال استلاب وتشويه كامـل للهويـات الحضـارية المتمايـزة عـن الغـرب. تحديد واستعادة الهوية الحضارية لدول العالم الثالث لا تعني عنصرية جديـدة ولا عزلة وانقطاعاً عن مجرى التقدم الإنساني بل هي إضافة واستمرارية مغايرة.

المشاركة: يصعب تحقيق الاعتماد على الذات دون ممارسة المشـاركة في عمليـة التنمية. لأن المواطن حين يحسّ بأنه هو صانع القـرار ومنفـذه فهـو ملتـزم بالعمـل لكي يجعلـه واقعـاً. الجماهـير اللامباليـة تبقـى غـير منتجـة ولكـن في نفـس الوقـت تطالب بحقوقها وأكثر، وتفهم المواطنـة عـلى أسـاس أنهـا مجـرد امتيـازات، وظيفـة المشاركة هي جعل الأفراد يثبتّون الاستراتيجية أي الأهداف ويتمثلونها وهذا عكـس عملية التغريب التي تحدث لأفراد المجتمع حـين يكـون دورهـم ثانويـاً ويتفرجـون على ما يدور باسمهم. هذا الوضع يحدث برفع مستوى الوعي عنـد أفـراد المجتمـع من خـلال التعلـيم وديمقراطيـة الثقافـة ووسـائل الإعـلام التـي تحـترم عقـل الفـرد العادي.

الحاجات الأساسية: تتكون الحاجات المادية عادة مـن الغـذاء الصـحي والـلازم لتمكين الفرد من العمل وعدم التعرض للأمراض، الملبس اللائق حسب بيئة الإنسان وثقافته وظروف العمل، والسكن المناسب حسب نسبة السكان للمساحة

والغرف وتوفر الخدمات من طرق وحدائق ونظم تصريف صحي ومياه شرب صالحة والمواصلات. يضاف إلى ذلك التعليم والصحة أو ما يسمى بخدمات التنمية الاجتماعية. فالتعليم الإلزامي والمجاني أصبح حاجة وحقاً أولياً للمواطنين كذلك العلاج المجاني والمتطور والمتوفر.

أما الحاجات غير المادية، فيمكن اعتبارها نوعين:

- حاجات تركز على تأكيد ذات الفرد وتحققها بمعنى شعور الفرد بأنه قادر على الفعل وتحقيق أهدافه دون محبطات أو معوقات أو خوف بسبب تمتعه وممارسته للحريات الأساسية.
- تركيز على دور المجتمع في حياة الفرد ضمن أشكال التعبير الجماعي والعمل المجتمعي من خلال خلق الفرص والحوافز المعنوية لذلك.

التنمية الريفية: تهدف استراتيجية التنمية الريفية الحقيقية إلى وقف تدفق الهجرة من الريف إلى المدن بإيجاد فرص العمل في الريف وتوزيع الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية على أنحاء القطر ولا مركزية السُلطة وتوزيع السلطات التنفيذية والقضائية خارج المراكز. باختصار جعل الريف صالحاً للمعيشة والاستقرار بحيث لا يجد الريفي ما يجذبه إلى المدينة ويقلل من عناصر الطرد المركزي الذي شكله الريف.

التنمية العربية

- في مناقشته لقضية التنمية الشاملة في الوطن العربي، يتساءل (الدكتور حليم بركات) قائلاً:
- ما هي الوسائل التي يجب اتباعها في عملية تحقيق التنمية، وأين نبدأ؟ هل نحقق التنمية عن طريق التربية وتغيير العقلية والقيم والعادات؟ بكلام آخر هل نبدأ بتغيير الذهنية السائدة أم بتغيير البنى والمؤسسات الرئيسية، من اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية؟
- من يقوم بعملية التنمية: هل تتولاها الطبقة أو الصفوة الحاكمة، أم الطبقة الوسطى المنبثقة جديداً والتي تضم عادة المثقفين والمهنيّين والخبراء، أم الطبقات المحرومة من عمال وفلاحين.
- ما طبيعة العلاقة التي يجب أن نقيمها مع الآخر، أي مع بقية العالم، كيف تكون علاقتنا بالغرب على وجه الخصوص: هل نريدها علاقة تعاون وتكامل، أم علاقة قطيعة وعزلة، أم علاقة مجابهة وتناقض؟ هل نرضى بالتبعية، أم نسعى إلى تأسيس علاقات قائمة على المساواة والاحترام المتبادل والأخذ والعطاء والاستقلال التام الفعلي.

ويضيف (د. بركات): البداية تكون في معرفة الواقع العربي، أي معرفة أوضاعه وإمكاناته وحاجاته وتطلعاته. نعرف أن المجتمع العربي يعيش مرحلة انتقالية ويختبر

تناقضات وصراعات تاريخية حادة، مما يجعل قضية التغيير في صلب القضايا العربية. ومن عوامل الإحباطات العربية أن بعض معالم حياتنا تتبدل بسرعة مذهلة حتى نحس أن أقدامنا لا تطأ أرضاً صلبة، فيما تظل بعض الأوضاع الأخرى على حالها، تقاوم التغيير بكلام آخر، كثيراً ما يحصل التغيير من غير أن يكون لنا دور في التخطيط له وصنعه، فتتراكم التحديات والتناقضات والمعضلات والإحباطات.

إن الواقع العربي واقع مغرِّب يدعو للاغتراب، يحيل الشعب إلى كائنات عاجزة لا تقوى على مواجهة التحديات التاريخية. الإنسان عندنا عاجز تجاه الطغيان الخارجي. ويتمثل ذلك في هيمنة إسرائيل التي هي امتداد للغرب وهذا يعني هيمنة الولايات المتحدة. كما أنّ إنساننا عاجز تجاه مؤسساته، بحيث يجد أن حياته محاولة للانسجام والتكيف مع الأوضاع والمؤسسات السائدة بدلاً من أن تكون محاولة للتغير والإبداع والتحول. إننا نعيش على صورة الواقع، ولا يعيش الواقع على صورتنا. ننفعل به بدل أن يفعل بنا.

لكن هوة كبيرة تفصل بين الحلم والواقع. لقد أردنا طوال قرن ونصف قرن، أن نقيم الوحدة العربية، فإذا بنا نواجه بمزيد من التجزئة. لا بل أصبحت الكيانات تترسخ وترتبط بعلاقات وثيقة مع الغرب أكثر مما ترتبط بعلاقات في ما بينها.

أردنا أن نحقق العدالة الاجتماعية، فإذا الفجوات تزداد بين الفقراء والأغنياء، دولاً وشعوباً. صارعنا من أجل الاستقلال عن الغرب، فإذا بنا نجد أنفسنا في حالة تبعية هامشية. ونتساءل بعد كل هذه التجربة: هل نسيطر فعلاً على مواردنا؟ هل

نستغل إمكاناتنا أم نعطّلها؟ هل نستهلك فقط أم ننتج أيضاً، وإلى متى، وماذا بعد ذلك؟ إنها أسئلة مزعجة، ولكن لابدّ من مواجهتها.

ويرى (الدكتور حليم بركات) أن التنمية الشاملة المقترحة للوطن العربي تعني التحوّل في البنى والأسس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي في الثقافة السائدة. إنها عملية استبدال واقع بواقع آخر. نقطة البداية هنا هي المجتمع ككل، وليس الأفراد والثقافة فحسب.

إن غايات هذه التنمية الشاملة وأهدافها هي رفع مستوى المعيشة للجميع وإعادة توزيع الثروة وإزالة الفوارق الطبقية وتحقيق الاندماج الاقتصادي العربي في إطار الوحدة العربية وتجاوز حالة الاغتراب إلى حالة يشارك فيها الشعب في تقرير مصيره ويستعيد قدراته الإبداعية، وإقامة نظام ديمقراطي وإلغاء التبعية بمختلف وجوهها.

إن عملية التنمية الشاملة هذه تتم ليس بالتعاون مع الغرب وليس بالعزلة عنه والقطيعة معه، بل بالمواجهة. وإن إنهاء حالة التبعية وردم الهوّة الحضارية بين المجتمع العربي والمجتمعات المتقدمة لا تكونان بتقليد الغرب، بل بإبداع نظامنا الخاص، دونما انغلاق على تجارب مجتمعات العالم الأخرى. لقد تعلمنا من تجاربنا التاريخية أن التخلف متلازم مع التبعية، وأن الخروج من التخلف لا يحصل إلاّ بالتحرر من التبعية.

إن التنميـة القوميـة في حقيقتهـا عمليـة حضـارية، ولـيس التقـدم الصـناعي والتطور الزراعي والنهوض الاقتصادي، إلاّ بعض عناصر هذه العملية، التـي تكتمـل بالوعي، السياسي، والرغبة الحقيقية في التغيير الاجتماعي. فالشعب لابدّ وأن يتعلم ويمحو أميته، والأمة لابـد وأن تتحضر وتغير اتجاهاتهـا القديمـة وعاداتهـا الباليـة، والدولة لابـد وأن تخطـط لنهضـتها تخطيطـاً علميـاً واقعيـاً سـليماً، بحيـث تشـارك الجماهير في ذلك كله مشاركة إيجابيـة فعالـة. وهنـا يـدخل دور الإعـلام في التنـوير والتعبير والتوعية وإثارة الحماس، وتنظيم القـوى العاملـة، والـدفاع عـن المنجـزات الحضارية، والإسراع بخطوات التنميـة، وتكتيـل فئـات الشـعب، وتنشـئة الجماهـير تنشئة سياسية واجتماعية، تمكنها من تصور المستقبل، وتقمص الشخصـية المتطـورة الجديدة، وتدريب الناس على القيام بأدوارهم في مجتمع الغد.

فمن الواضح أن التنمية الاقتصادية تحتـاج إلى تطـوير اجتماعـي، ولـيس هـذا التطوير إلاّ عمليـة تغيـير حضـاري، يقـوم بهـا الشـعب لمراجعـة اتجاهاتـه وقيمـه، وتقاليده وعاداته، حتى تصبح العلاقات الإنسانية الجديدة، متمشية مـع متطلبـات العصر إنها عملية إعادة بناء المجتمع على أسس متطـورة، تمتـاز بالمرونـة والحركـة، والقدرة على التصرف في مواجهة المشكلات والتحديات الإنسانية.

فالتنمية الاقتصادية مثلاً تتطلب تطوير الزراعـة، وزيـادة غلـة الأرض، وتعبئـة الموارد البشرية، وتنسيق العمل بحيث يتحرك جانب كبـير مـن العـاملين في الزراعـة إلى قطاع الصناعة وتطبيق العلم الحديث في ميدان الزراعة، ويتطلب ذلك تعليم

الناس وإرشادهم، وإقناعهم بجدوى هذه الجهود والخطط. ولكن هذه الأمور لا تسير بسهولة، وإنما تعترضها الصعاب والتحديات، لأن التغيير مفهوم عسير، تقف في سبيله مقاومات عديدة، وتحديات كثيرة، وهنا يلعب الإعلام دوره في تخطّي هذه العقبات، والتغلب على شتى المعوقات.

على أن التوازن الحقيقي في خطة التنمية، لا يكمن في الزراعة والصناعة وكل ما يتعلق بهما من هياكل الإنتاج الرئيسية كوسائل النقل والري والصرف، ووسائل الاتصال وغيرها فحسب، إنما يكمن في تعبئة الموارد البشرية.

والنقطة الرئيسية في مجال التنمية هي تطوير الشخصية الإنسانية من الجمود إلى الحركة. ومن الاستكانة إلى الإنجاز والاعتماد على النفس. فالمحور الرئيسي في التنمية هي الناس أنفسهم بأفكارهم وتصوراتهم وقيمهم. ومن الطبيعي أن يكون ذلك كله من أقصى ميادين الاتصال بالجماهير.

وإذا كانت عمليات تطوير الشخصية الإنسانية من العمليات التي لا بدّ وأن تبدأ من الطفولة الأولى، فهي تتصل اتصالاً وثيقاً بالتربية والتعليم، وهما من أخطر أساليب الاتصال بالجماهير. ومما لا شك فيه أن التحضر يرتبط بالتعليم أشد الارتباط، كما أن التحضر والتعليم من الأركان الأساسية في عمليات التنمية. فالتعليم عملية تربية وتنشئة اجتماعية، وهو عامل من عوامل تغيير العقلية التقليدية، ولاشك في أنه يعجل من خطوات التنمية. ومع ذلك، فلابدّ من تخطيط التعليم لكي يكون قوة دافعة للتنمية.

ولكن الأهم من ذلك كله هو الرغبة في التغيير، والميل إلى التقدم، والتطلع إلى المستقبل، والتبصر في عواقب التنمية والتخطيط.

وقد حلل (ليرنر) عملية الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع العصري تحليلاً دقيقاً، ووصل إلى أن هذه العملية تجتاز ثلاث مراحل رئيسية: أمّا المرحلة الأولى فتتصل بالتحضر عن طريق تكوين المدن، وهذه المرحلة ضرورية لتطوير المهارات المختلفة، وتوفير الإمكانيات الضرورية، لإنشاء الاقتصاد الصناعي الحديث، وفي نطاق المدن، وفي داخل البيئة الحضرية، تتطور المرحلتان التاليتان وهما: التعليم والإعلام. ولاشك أن هاتين المرحلتين متداخلتان، وإن كان التعليم يسبق الإعلام المتطور، لأن معرفة القراءة والكتابة من المهارات الأساسية لإعداد المواطنين للقيام بواجباتهم، والنهوض بمسئولياتهم في المجتمعات الناهضة. ومن ناحية أخرى نجد أن الإعلام يساعد على نشر التعليم، ويحول دون ارتداد من تعلموا القراءة والكتابة إلى الأمية.

ولاشك أن ارتفاع نسبة التعليم، والتطور التكنولوجي للمجتمع، وإنشاء الصناعات المختلفة، ومنها صناعة وسائل الإعلام نفسها، يؤدي في نهاية الأمر إلى إصدار الصحف، وإقامة شبكات الإذاعة، وتشييد دور العرض السينمائي، وإنشاء المطابع ودور النشر. وهذا النشاط يتفاعل مرة أخرى مع التعليم فيزيده قوة وثراء، ويساعد على انتشاره بين شتى الفئات والطبقات.

ونتيجة لهذا التفاعل بين التحضر - والتعليم والإعلام، تتطور المؤسّسات السياسية والاجتماعية والثقافية، ويظهر جوّ جديد من المشاركة والتعاون الإيجابي.

هل تستطيع نظرية من هذه النظريات أن تعالج كل مشاكل التنمية في بلدان العالم الثالث!

إنه لا يمكن أن توصف نظرية من هذه النظريات بأنها مثالية، فإن لكل منها أوجه القصور والنقد. كذلك فإن بلدان العالم الثالث وإن اتفقت في أنها متخلفة إلا أن الكثير من ظروفها يختلف ويتفاوت. فإذا نظرنا إلى أهم نقد يوجه إلى نظرية الدفعة القوية فهو أن أصحابها يفترضون توفر رؤوس أموال ضخمة وتوفر أعداد ضخمة من المهندسين والفنيين والإداريّين سواء من أبناء البلدان النامية أو الفنيّين الأجانب. وكلا الأمرين غير متوفر في البلدان النامية. وهو نفس النقد الذي يوجه إلى نظرية النمو المتوازن. وأهم نقد يوجه إلى نظرية النمو غير المتوازن هو افتراضها أن التنمية الاقتصادية تعتمد بصفة أساسية على الأفراد وليس على الدولة، وأن التنمية تتم دون خطة شاملة وإنما تعتمد على عفوية النشاط الخاص.

ولكن ليس معنى ذلك أن نظريات التنمية جميعها بغير جدوى للبلدان النامية. إن هذه النظريات تلقي الأضواء الكاشفة أمام المهتمين بقضايا التنمية، ويستطيع المختصون في البلدان النامية أن يقارنوا وأن يفاضلوا بين نظرية وأخرى، وأن يأخذوا من كل نظرية بالقدر الذي يتلاءم مع ظروفهم وبيئتهم والمرحلة التي يجتازونها في سلّم التنمية.

نظريات التنمية

إن ما نقصده بنظريات التنمية هي النظريات التي تعالج التنمية في الدول المتخلفة، ولكن ذلك لا يكتمل بغير أن ندرك نظريات التخلف، أو أسباب التخلف، وبغير أن نعرف النظريات التي تعالج التنمية في الدول المتقدمة والتي نسميها نظريات النمو الاقتصادي تمييزاً لها وبعداً بها عن قضايا التخلف، ولأنها تنتقل من نمو إلى نمو أكثر وأعظم. وسنجد في نظريات التنمية هذه الأمور متشابكة، بمعنى أن النظرية التي تفسر لنا أسباب التخلف تقدم لنا منطقياً طريق القضاء عليه بإزالة أسبابه. وبمعنى أن تنمية الدول المتقدمة ترتبط بظروف الدول المتخلفة ارتباطاً وثيقاً. وسنجد في نظريات التنمية المثلث الذي تتحدّد به مفاهيم التنمية الشاملة بأضلاعها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ففي المجال الاجتماعي يقسم (د/ سعد الدين إبراهيم) النظريات الاجتماعية في التنمية إلى ثلاث مجموعات طبقاً لنوع المتغيرات التي تستند إليها كل مجموعة طبقاً لمصدر ومسار التغيير الاجتماعي المنشود في اتجاه التنمية.

١- اتجاه الأنماط المثالية للمؤشرات، ويقوم هذا النوع من التنظيم على استخلاص علماء الاجتماع الغربيين السمات الأساسية لمجتمعاتهم المتقدمة ومقابلتها بنقضيها المتخلف. وتصبح أيديولوجية التنمية عندهم محكومة بتلك الخطط والجهود والمشاريع التي تنطوي تحت عملية تحويل مؤشرات أي مجتمع من نمط متخلف إلى نمط متقدم.

٢- اتجاه الانتشار الثقافي الحضاري، ويذهب هذا الاتجاه إلى أن التنمية باعتبارها شكلاً من أشكال التغير الاجتماعي. تتم بواسطة الانتشار الثقافي أو الحضاري، وبمرور الوقت واستمرار عملية الانتشار تتحول المجتمعات المتخلفة إلى مجتمعات متقدمة بحلول القيم والعلاقات الحديثة محل القيم والعلاقات التقليدية.

٣- اتجاه تغيير الأفراد نفسياً، ويركز هذا الاتجاه على أن عملية التنمية رهن بتغيير أفراد المجتمع قيماً وحوافز وسلوكاً. فالمجتمعات التي حققت تنمية الماضي أو التي تحققها في الحاضر، وفق أصحاب هذا الاتجاه، وجد بها عدد كبير من الأفراد الذين يتصفون بالطموح والابتكار والرغبة العارمة في هذا الاتجاه والقدرة على التقمص الوجداني. وهؤلاء الأفراد هم الذين يحملون على أكتافهم مهمة نقل مجتمعهم من إطاراته التقليدية المتخلفة المحدودة إلى إطارات حديثة متقدمة. فإذا كان المجتمع لا يضم هذا النوع من الأفراد بأعداد كافية فعلية أن يزيد من أعدادهم بوسائل مختلفة.

وينتقد د/ سعد الدين إبراهيم الفروض القاعدية لنظريات التنمية الغربية التي تزعم أن الدول المتخلفة ستحقق التقدم بمجرد انتهائها من إزاحة المعوقات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية الموروثة من أبنية المجتمع التقليدي، والتي تزعم أنه بإزاحة المعوقات فإن التنمية تصبح مسألة أكيدة لا تحتاج إلى أكثر من تعبئة وتنسيق وهندسة الموارد المادية والبشرية في المجتمع. إن النقد الأساسي لمثل هذه

الفروض هو النظرة الجزئية وعدم رؤية الجزء في إطار الكل. وبسبب الإسراف السطحي في التخصص بين ما يطلق عليه العلوم الاجتماعية أصبح عالم الاقتصاد يتحدث من زاويته فقط وأصبح عالم الاجتماع يرى رؤيته وحسب، وكذلك عالم النفس وعالم السياسة ولم تعد بينهم لغة مشتركة تفسر ترابط الظواهر الاجتماعية وتقدم لنا عملاً متكاملاً. ويزيد المشكلة حدة أن التخلف ظاهرة معقدة متعددة الجوانب ومتشابكة. وقد صدق أحد أساتذة الاقتصاد الغربيّن حين وصف مشكلة المجتمعات النامية بقوله: ليس في تلك المجتمعات مشكلات اقتصادية أو مشكلات سياسية أو مشكلات اجتماعية وإنما هناك مشكلات معقدة يحتوي كل منها على جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية. وما لم يفهم أو يعرف من يتصدى لهذه المشكلات كل هذه الجوانب فإن فهمه لها يظل ناقصاً وبالتالي تأتي حلوله ناقصة ومبتورة.

لا يمكننا إذن أن نفصل بين نظريات النمو ونظريات التخلف لأنهما وجهان لعملة واحدة. وسنعرض لأهم هذه النظريات فيما يلي:

أولاً: نظرية التخلف بسبب البيئة الجغرافية:

تقوم هذه النظرية على أساس تفسير التخلف بسبب البيئة الجغرافية والظروف الطبيعية السائدة والتي يصعب تغييرها. ويؤكد أنصار هذه النظرية تفسيرهم للتخلف بأن عدداً كبيراً من الدول النامية يقع في المناطق المدارية والاستوائية في

أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بينما تقع معظم الدول المتقدمة في المناطق المعتدلة وقد قيل في هذه النظرية قديماً بدأ من ابن خلدون وتبعه كثير من علماء الاجتماع.

ويرد عدد من الخبراء الاقتصاديين على هذه الفروض بقولهم إن الظروف الطبيعية والعوامل الجغرافية لا يمكن أن تكون وحدها سبب التخلف الاقتصادي.

ثانياً: نظرية التخلف بسبب البيئة الاجتماعية:

وتقوم هذه النظرية على أساس أن النشاط الاقتصادي لا يدور في فراغ، وإنما يدور في مجال اجتماعي، وهو نتيجة لتفاعل عدة عوامل مثل عناصر الإنتاج والقدرات البشرية ومستوى التقدم العلمي وما شابه ذلك. كما أن هذا النشاط الاقتصادي لابدّ وأن يعكس قيماً معنوية وحضارية من عادات وتقاليد وثقافة ومثل وسلوك وما إلى ذلك، ومن الأمثلة التي يسوقها أنصار هذه النظرية ما يلي:

١- عوائق العادات والتقاليد في الادخار.

٢- عوائق العلاقات الأسرية المتزمتة.

٣- عوائق العلاقات الطبقية.

٤- عوائق التعصب الأعمى.

٥- عوائق الشخصية القومية. ويعتبر تفهم خصائص الشخصية القومية ضرورة حتمية في مجال التنمية. فهناك مجتمعات تتصف بصفات حُب العمل والتفاني في أدائه، كما أن بعض المجتمعات تعاني من الجمود

الاجتماعـي، أو تصـلب الأوضـاع الاجتماعيـة رغـم محـاولات التنميـة الاقتصادية، بل إن التنمية الاقتصادية لم تأت بالنتائج التي كانـت منتظـرة منهـا بسـبب تخلـف الأوضـاع الاجتماعيـة، كالتصـاقها بقـيم اجتماعيـة واتجاهات لا تساعد على التطور الحضاري والتطـور الصـناعي. ومـن هـذه القيم والاتجاهات على سبيل المثال الميل إلى مقاومة السـلطة، والانفراديـة وعـدم حـب النظـام، والشـعور بالعظمـة، وسـهولة الانفعـال والعاطفيـة والتواكلية وتحقير العمل اليدوي، والتفاخر والتظـاهر والمباهـاة والاعتقـاد في الخرافـات والعـادات الضـارة إلى غـير ذلـك مـن القـيم والاتجاهـات والانفعالات السائدة في المجتمعات المتخلفة والتي تميز شخصيتها القوميـة وتصفها بالجمود الاجتماعي.

ثالثاً: نظرية التخلف بسبب الجنس أو العقيدة:

تقـوم هـذه النظريـة عـلى تمجيـد الرجـل الأبـيض ووصـفه بالإبـداع والتفـوق والذكاء، وترى أن جميع سكان الدول المتقدمة فيما عدا اليابان من الجنس الأبيض، بينما سكان أغلب الدول النامية من الملونين. ولكن هذه النظرية العرقية كاذبة من أساسها، وهي ترديد للجنس الأسـمى الـذي ذهـب بالنازيـة والفاشـية إلى الهاويـة، وكذلك كانت نغمة شعب الله المختار الذي يقوم عليـه الفكـر الصـهيوني. وقـد فنّـد الاقتصاديون، بكثير من الحجج المناسبة، هذه النظرية.

رابعاً: نظرية التخلف بسبب الظروف الاستعمارية:

فقد عمد الاستعمار إلى خلق ظروف اجتماعية متخلفة في البلدان التي استعمرها. ولم يطوّر البيئة الجغرافية في المستعمرات إلاّ بالقدر الذي يخدم مصالحه المباشرة فقط، كما حاول أن يرسخ في الأذهان فكرة تفوقه كرجل أبيض.

خامساً: نظرية الدّفعة القويّة:

يرى أصحاب هذه النظرية أن القضاء على التخلف لا يمكن تحقيقه إلاّ بدفعة قوية أو سلسلة من الدفعات القوية، ويؤكد أن الدفعات الصغيرة حتى وإن كثرت وتوالت لا يمكنها أن تؤدي إلى نتيجة الدفعة القوية أو سلسلة الدفعات القوية.

سادساً: نظرية النمو المتوازن:

يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية يجب أن تهدف إلى تحقيق التوازن بين الزراعة والصناعة لأنه ما لم ينطلق القطاعان جنباً إلى جنب فإن تخلف أحدهما لابدّ وأن يعوق نمو الآخر. ويرى بعض الاقتصاديين أن نظرية النمو المتوازن هي امتداد لنظرية الدفعة القوية.

سابعاً: نظرية النمو غير المتوازن:

تذهب هذه النظرية إلى ضرورة أن تبدأ التنمية بالصناعات أو القطاعات الرائدة في الاقتصاد القومي والتي تسمى بالقطاعات القائدة أو أقطاب النمو، ثم تنتشر التنمية بعد ذلك تلقائياً إلى قطاعات أخرى وصناعات أخرى.

وتفسر هذه النظرية فكرة النمو غير المتوازن بأن النمو في بعض القطاعات يحرض ويستدرج النمو في قطاعات أخرى. وبذلك تصبح التنمية متمثلة في خطوات متتابعة بعيداً عن التوازن.

ثامناً: نظرية قارب النجاة:

وأصحاب هذه النظرية يذهبون إلى القول في تفسيرها، بأن بلاد العالم الغنية تعيش الآن داخل قارب نجاة مزدحم، أما بقية سكان الأرض فإنهم يغرقون في بحر من الجوع، ولو سمح أصحاب قارب النجاة للآخرين بالتشبث بالقارب والصعود إليه فإن مصير القارب هو الغرق بكل من فيه. وينادي هؤلاء بضرورة قطع المعونة فوراً عن البلاد التي تتلكأ في تحديد النسل.

وتحظى هذه النظرية بتأييد عدد متزايد من المتخصصين والسياسيين الأمريكيين، الذين يقولون إنه ما لم تقرر الولايات المتحدة اشتراط العمل على منع النمو السكاني للحصول على المعونة، فإن النتيجة هي أن الذين تنقذ حياتهم الآن سوف يكون ثمنهم خسارة عدد أكبر من الأحياء في الأجيال التالية. ويضيف أنصار هذه النظرية حججاً أخرى منها أن هذه النظرية يجب تطبيقها بمنطق الفرز والانتقاء والاستبعاد الذي يعمل به داخل المستشفيات العسكرية في زمن الحرب. فينبغي تصنيف الدول بنفس الطريقة التي يتم بها تصنيف الجرحى وتقسيمهم إلى ثلاث مجموعات: الجرحى الذين سوف يموتون بغض النظر عن أي علاج يقدم لهم، الجرحى الذين

إذا عولجوا بطريقة مناسبة سوف يعيشون، والجرحى الذين يستطيعون العناية بأنفسهم.

تاسعاً: نظرية التحرير الإنساني:

وضع د/سعد الدين إبراهيم هذه النظرية، التي بدأها بتحديد مفهوم التنمية مبيّناً بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع. ثم يضع لهذا التعريف ثلاثة عناصر أساسية:

أولها: أن التنمية عملية داخلية ذاتية، بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه، وأن العوامل الخارجية مجرد عوامل مساعدة أو ثانوية.

وثانيها: أن التنمية عملية ديناميكية مستمرة.

وثالثها: أن التنمية ليست ذات طريق واحد أو اتجاه واحد محدّد مسبقاً، وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع الإمكانيات الكامنة في كل كيان.

ثم يضيف المؤلف شرطين لازمين لعملية التنمية:

الشرط الأول: هو إزاحة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة في كيان معين.

والشرط الثاني: هو توفير الترتيبات التي تساعد على نمو هذه الإمكانيات إلى أقصى حدودها.

ويرى المؤلف أن الاستغلال بكل صورة ومستوياته هو المعوق الرئيسي لعملية التنمية، وأن المساواة من جانب وتوسيع الفرص من جانب آخر ركيزتان أساسيتان للتنمية. وأن هاتين الركيزتين هما ما ينطوي عليه مفهوم التحرر الإنساني. فالتنمية والتحرر، كما يرى المؤلف، هما مصطلحان أو مفهومان لنفس المضمون فكلاهما يعني الآخر، وكلاهما يشترط وينطوي على إزاحة الاستغلال بكل صورة وكل مستوياته وكلاهما يشترط وينطوي على تفجير كل الإمكانيات البشرية الكامنة للإنتاج والخَلق والإبداع.

التنمية والتخلف

يرتبط مستوى التنمية بالتخلف أو التقدم ويزداد التخلف بتراجع التنمية ولذلك علينا دراسة المفهومين ولغايات الإفادة كل على حده:

أولاً: ظاهرة التخلف: قبل أن نبحث في مظاهر التخلف علينا أن نحدّد المقصود بكلمة التخلف. والتخلف معروف بظاهره، وليس هناك من تعريف كافٍ يمكن أن ينطبق على جميع البلدان الواقعة تحت وطأته.

يرى (شرام) أن المقصود بعبارة التخلف هو انخفاض دخل الفرد السنوي عن ٣٠٠ دولار. ويرى (أن عبارة تخلف لا تنطوي على الإهانة، وكل ما تعنيه هو أن النمو الاقتصادي والتبدّلات الاجتماعية التي لابدّ أن ترافقه، لم تتجاوز بعد حداً

معيناً، ووصف أحد الأقطار بأنه قطر نامٍ هو رمز للشرف لأنه يعني أن الأمة قد عزمت على رفع مستواها والنهوض بقواها الذاتية من مرحلة التخلف الاقتصادي لكي تنجز في بضع عشرات من السنين ما كان يقتضي في الأزمنة السابقة مئات السنين، وفي حين يسهل التعرف على دولة متخلفة، فمن الصعوبة أن نضع تعريفاً إحصائياً محدداً لمقومات التخلف. فلم يتوصل رجال الاقتصاد بعد إلى اتفاق على تعريف مشترك ومُرضٍ للتخلف.

أما أهم مظاهر التخلف فهي:

- انخفاض الدخل.
- ضعف القطاع الصناعي وضآلة حصة هذه البلدان من الإنتاج الصناعي.
- الطابع الزراعي للاقتصاد.
- الانفجار السكاني (الازدياد المطرد للسكان) والتباين بين النمو الديموغرافي والاقتصادي.
- تدنّي النظرة للمرأة وحرمانها من فرص العمل والتعليم خارج المنزل.
- النقص في خدمات التعليم والصحة والإسكان.
- تخلف أجهزة الدولة وتدني مستوياتها.

ثانياً: أسباب الاهتمام بالتنمية: لقد برزت مشكلة التخلف بهذا الحجم لأسباب عديدة منها:

١- إن وسائل النقل والإعلام جعلت الموقف واضحاً، وبهذا استطاع الناس، سكان القُرى، أن يقارنوا أساليب عيشهم بأساليب عيش سكان المدن. وتقارن الدول المتخلفة مستوى حياتها بالدول المتقدمة. وكان من نتيجة هذا أن وعت الدول المتخلفة بفقرها وتخلفها وبمستوى الدول الأخرى المرتفع.

٢- سقوط الاستعمار القديم ورغبة الدول الجديدة في الاستقلال الاقتصادي. ثم إن هذا الزوال للاستعمار أتاح للشعوب لتقوم بجهد لمعالجة وضعها الاقتصادي.

٣- موقف الأمم المتحدة والدول المتقدمة من مشكلة التخلف، فالأمم المتحدة أعطت صوتاً جديداً وأهمية جديدة للدول المتخلفة. والدول الصناعية تهتم بالتخلف لأسباب اقتصادية، كوسيلة لإنعاش صادرات الدول الصناعية وتقليل البطالة. وأخلاقية في الشعور المتزايد بإمكانية القضاء على الفقر والجهل والمرض والمعيشة البدائية، نتيجة الإنجازات العلمية الضخمة. وسياسية في التنافس بين الدول العظمى في كسب هذه الدول إلى صفها والاستفادة من موارد هذه الدول اقتصادياً. كما أن هذا الاهتمام هو نتيجة الشعور المتزايد بالترابط بين الناس في العالم.

٤- ظهور الحركات القومية "الثورية" في البلدان النامية وتطلعها إلى التنمية والاستقلال الاقتصادي.

وأخيراً شعور يكاد يكون عاماً بـأن بركـات العلـم يجـب أن تعـم الجميـع، لأن العلوم ممتلكات تختلف عن الكنوز، والعلماء يختلفـون عـن القراصـنة والفـاتحين. لأن المعارف العلمية بخلاف (الأرض والذهب) يمكن أن يشترك بها كـل النـاس دون أن تنقص.

مستلزمات التنمية

١- الموارد: ويتصل بها المناخ والموقع والتربة والمعـادن والمطـر، وهـي أمـور لا يتدخل الإنسان في وجودها إلا بقدر ضئيل ولكنه يؤثر في ديمومتهـا. ولهـذا سوف لا نبحـث فيهـا سـوى رأس المـال. ويعتـبر تـوفر رأس المـال والمـوارد الأخرى كالخامات والمواد الداخلة في الصناعة من ضرورات التنمية.

ويأتي توفير رأس المال فيما عدا الآتي من استثمار الموارد الطبيعية والمعادن مـن عمليتي الادخار والاقتراض، ولهذا فعلى الدول النامية التي تشكو مـن عـدم رسـوخ مؤسسات وعادات الادخار، وضع نظام ضريبي يدعم الادخار والاستخدام الإنتـاجي لرأس المال، وتشجيع الشرائح الغنية على الادّخار وتهذيب وترشيد الاستهلاك.

٢- التكنولوجيا: بما تتضمنه من آلات حديثة ومهندسـين وفنيـين ونقـل سريـع وأمين لضمان سلامة ما ينقل. والتنمية بـدون التكنولوجيـا المتطـورة تبـدو مستحيلة. وأيضاً يجب توفير القيادات الوطنيـة الفنيـة والإداريـة القـادرة على وضع هذه التكنولوجيا موضع التطبيق.

٣- توفر الغذاء والصحة والتعليم والسكن والنقل، حيث أنها تساهم في زيادة الإنتاجية في حالة توفرها.

٤- جهاز تخطيطي وتنفيذي مقتدر وكفؤ يشرف على خطط التنمية.

فالخطط الشاملة القائمة على الحساب الدقيق للإمكانيات وتوقع المشاكل والعقبات إنما يكون نصيبها النجاح أكثر من الخطة الاعتباطية التي لا تقوم على دراسة الوضع بصورة مستفيضة ومن جميع جوانبه. كما أن الجهاز الإداري في الدولة تقع عليه أهمية كبيرة في نجاح برنامج التنمية حيث أنه هو المشرف على توجيه وإدارة النشاطات الرئيسية في البلاد. كما أن أسلوب تعامل هذا الجهاز مع المواطن من شأنه أن يرفع من معنويات المواطن أو يثبطها، ومن شأنه أن يبعث فيه روح المواطنة والإخلاص أو الفتور واليأس والتمرد. إضافة إلى ما تسببه الصعوبات التي توضع في وجه مراجعات المواطنين والروتين والتأخير الذي يضيع على المواطنين. كما أنه توجد بيد هذا الجهاز موارد قد تكون كبيرة تنفق إما على التنمية أو على اتجاهات غير منتجة. وهذا ما يؤثر على مستقبل التنمية. فالدول النامية بحاجة إلى حملات التقشف على صعيد الجهاز الحكومي للاقتصاد في النفقات قدر الإمكان والحد من الهدر في المال العام، وبالتالي توجيه الفائض إلى التنمية وتوفير الوقت والجهد إلى أدنى حد.

٥- الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي: فالدولة المفكّكة تتحمل عبئاً كبيراً من المصروفات الإدارية، كنفقات الأمن وضمان الاستقرار، وكل دولار

ينفق على الأمن يقتطف مما ينفق على التنمية. وهذا الوضع عالي التكلفة بدرجة مزعجة للاقتصاد القومي لأي دولة.

والاستقرار السياسي مهم جداً، حيث أن الموارد التي تصرف لحفظ الأمن وصيانة السلطة من الأطماع كبيرة جداً، والتي في حالة الاطمئنان إلى تصرفات الشعب كان يمكن أن توجه للتنمية إضافة إلى أن الانقلابات المتكررة وتعاقب الحكومات المختلفة على الحكم، يسبب إرباكاً كبيراً لبرامج التنمية، ويؤدي إلى سيطرة العسكريين على جهاز الحكم، وكثرة التغييرات الوزارية.

٦- الحماس للتنمية: فالتقدم الاقتصادي لن يسير بخطوات سريعة إلاّ إذا تهيّأ السكان لقبوله واقتنعوا بأهميته لهم ولأبنائهم وعندها سيبذلون أقصى الجهود في عملية التنمية.

ونخلص إلى القول أن خفض الإنفاق على الأمن السياسي بإشاعة الديمقراطية لوفر عناصر النجاح ومخصصات إضافية للتنمية وفي نفس الوقت يدفع قطاعات شعبية نحو الإنتاج.

دور الإعلام في مواجهة النشاط المضاد للتنمية

إن عملية التنمية عندما تتم لا تحدث دون مشاكل ومعوّقات. ويرى البعض أن من معوقات التنمية في البلدان النامية هي العقلية التقليدية التي تسيطر على تفكير شعوب هذه البلدان. وكذلك العادات المتوارثة وخاصة السيئة منها في المجتمعات القليلة الحظ من التعليم والثقافة.

ففي بعض الدول يعتبر تعليم الفتاة، لا طائل من ورائه. وفي بعض الدول يمكن أن يكون الأثرياء عقبة في طريق التقدم حيث يصرفون أموالهم في اتجاهات غير منتجة. كما أن النزعة الاستهلاكية والتقليد ومحاكاة الآخرين في اقتناء السلع الكمالية والسعي وراء الموضة من معوقات التنمية، وذلك في المجتمعات التي تعطي المكانة الاجتماعية لمن يمتلك الكثير من وسائل الرفاه والأبنية الفاخرة وغير ذلك.

وفي أحيان أخرى يقف الجيل القديم ضد التغيير بسبب ما يترك التغيير من آثار في إضعاف مراكزهم ويحد من نفوذهم ودورهم القيادي.

وهناك مشكلات تتعلق بنظم التعليم. وفي بعض الدول ينظر للتعليم على أنه جواز مرور إلى حياة اليسر والراحة، واقترن ذلك بالاعتبار الذي أعطاه المتعلم لنفسه بأن العالم مطالب بأن يوفر له حياة كريمة لمجرد أنه متعلم.

وكذلك هبوط المستوى التعليمي في مدارس البلدان النامية، الناتج عن كثرة الطلبة والظروف المعيشية الصعبة، وقلة المختبرات والأجهزة، وضيق القاعات وعدم توفر السكن الملائم للدارسين... الخ.

وهناك المشكلات التي تتعلق بوضع المرأة وإنتاجيتها وتطلعاتها.

والمشكلات التي تتعلق بالصحة العامة وتلك التي تتعلق بالفقر.

ومشكلات النقل والمواصلات والترويح.

خَلْق النشاط المتعاون

إن أية خطة للتنمية لا يمكن أن تنجح ما لم تعتمد على الإنسان وتصل إلى إقناعه بنمط السلوك المناسب لكل خطة. والتخلص من الأهواء والأفكار الخاطئة المتعلقة بالتنمية ضرورة أولية مع تعزيز القيم المؤدية إلى التقدم.

والشرط الأول لنجاح أية خطة للتنمية هو الاعتقاد بأن الخطة مرغوب فيها وأنها مفيدة تبشر بالخير للمواطن وهذا لا يحدث إلا حين يدرك الشعب أن التحسن الاقتصادي ممكن وضروري، وعلى أساس هذا الإيمان يمكن الاعتماد على المشاركة الفعالة من الشعب بكافة فئاته وقادته، وبذلك يمكن تجنب أن تكون صورة التنمية مفروضة من أعلى. وهكذا فإن النشاط المتعاون يهدف إلى كسب الأهالي وتعاونهم لتنفيذ مشاريع التنمية.

وتتولى خلق النشاط المتعاون أجهزة الإعلام وشُعب العلاقات العامة في الوزارات والمؤسسات المختلفة.

مهام الإعلام في القطاعات الرئيسية للتنمية

- الإعلام في قطاع الزراعة والتنمية الريفية: وخاصة في تهيئة الأذهان لقبول التغيير وبعد ذلك تعليمهم التغيير المطلوب.
- الصناعة.
- دور الإعلام في مجال الخدمات:

- التعليم
- الادخار والسياحة
- الإعلام والتربية الوطنية.

البعد التاريخي للتنمية

يفسر لنا التاريخ أسباب التخلف بعاملين رئيسّيين هما: الاستبداد بمعنى حكم الفرد وتسلطه، والاستعمار باعتباره أقسى أنواع الاستبداد والقهر. وتبين لنا التنمية أن زحزحة الاستعمار عن كاهل الوطن لابدّ أن يتبعها القدر الكافي من الحرية، ومن ممارسة الديمقراطية حتى يمكن للتنمية أن تستمر وتزدهر. فإذا أعقب جلاء المستعمر وصول فرد أو وصول حفنة إلى السلطة لفرض الدكتاتورية فشلت جهود التنمية، وأصبحت محصلة التنمية هياكل شبه خربة.

وعندما تبدأ الدول الجديدة - عقب استرداد حريتها من براثن الاستعمار أو براثن الاستبداد - في التنمية، ويصبح همها الأول هو التنمية بكافة جوانبها وتكتشف وجود مشكلات لا حصر لها وعليها التصدي لها.

هذا ما يبرزه الجانب التاريخي للتنمية إن الشعوب التي ناضلت حتى حصلت على استقلالها، وقفت في صباح الاستقلال أمام عوائق متراكمة خلفها الاستعمار تجعل عملية التنمية محفوفة بالمكاره، فإلى جانب الإدارة الضعيفة وندرة الكوادر الفنية، تجد هذه الشعوب النامية أن عليها أن تستورد الآلات والخبرات الفنية

والسـلع الاسـتهلاكية وغيرهـا والأهـم ان الاسـتعمار يـدمر البنيـة التحتيـة للخدمات من طرق ووسائل إتصال. وان السيطرة الاستعمارية خرجـت مـن البـاب لتدخل من النافذة.

إن قضية التخلف قضية تاريخية وقضية التقدم قضية تاريخية أيضاً. وكلاهما يرتبط بالاستعمار بشكلية القديم والجديد، ذلك أن الدول الأوروبية استطاعت خلال عشرات السنين أن تحدث تنميتها وتقدمها على نار هادئة بسرقة المواد الأولية من البلدان التي استعمرتها، وبسيطرتها على التجارة الخارجية للمستعمرات، وجعلها سوقاً لمنتجاتها، وبحرمان شعوب المستعمرات من فرص التقدم في نفس الوقت.

ولقد كان القصد من إنشـاء المسـتعمرات في جملتـه هـو الاسـتيلاء عـلى مـا في هذه المستعمرات من المـواد الخـام، وفي سـبيل ذلـك اسـتخدمت الـدول الأوروبيـة الاستعمارية السياسات التالية:

- حرمان المستعمرات من أن تكون بلاداً صناعية.
- الحيلولة بين أبناء المستعمرات وبين اكتساب المعرفة الفنيـة الحديثـة التـي تعينهم على تنمية صناعاتهم المحلية.
- جعل أبناء المستعمرات منتجـين صـغاراً للمـواد الخـام في بلادهـم بـأرخص الأجور.

- منع المستعمرات من التجارة مع الدول الأخرى إلاّ عن طريق الدولة الاستعمارية.

وإلى جانب هذا النظام الاقتصادي الذي سلب فيه الاستعمار الأرض وفرض عليها التخصص لمصلحته، عمد إلى سرقة القوة البشرية وسرقة عملها وعرقها. لقد سخرت الاحتكارات مئات الألوف من أبناء العالم الثالث في تشييد السكك الحديدية والمناجم والموانئ بأبخس الأجور، كما نهبت السكان المحليين عن طريق فرض الضرائب، وقد كانت هذه الضرائب والسخرة من المصادر الهامة لرأس المال. وبتجريد البلاد في العالم الثالث من شروط التطور الاقتصادي المستقر تحولت هذه البلاد إلى مجرد مورد للمواد الخام. أما التنمية فقد تركزت في فروع قليلة من الاقتصاد وهي المناجم والسكك الحديدية وبناء الموانئ.

إن أول العوائق أمام التنمية في الدول النامية. هو موقف الدول الغنية ورغبتها الدائمة في أن تبقى الدول المتخلفة تحت وطأة التخلف، لأن التناقض أساسي بين رفاهيتها على قاعدة الاستغلال المستمر وبين خروج الدول النامية من طوق الاستغلال.

إن كل الأمثلة التاريخية تؤكد ذلك. ونسوق مثلاً إفريقياً. لأنه لا يكاد يذكر الاستعمار إلاّ وتذكر معه إفريقيا، ولأن هذه القارة لقيت النصيب الأكبر من لهب الاستعمار. لقد كانت مخزناً لصيد العبيد وإجبارهم على العمل في القارة الأمريكية

لزراعة المزارع الواسعة، ثم صارت على يد الاستعمار أيضاً مخزناً للمواد الأولية يمكن سرقته، كما صارت في نفس الوقت سوقاً لمنتجات الاحتكارات العالمية.

وكان السؤال الملّح في صبيحة الاستقلال أمام الشعوب وقادتها هو أي أسلوب للتنمية ينبغي أن نختار.

إن هذا السؤال هو الاختبار الأساسي للمستقبل، فعلى ضوء الإجابة عليه يتحتم تقرير هيكل الاقتصاد، ومصير العلاقات الاجتماعية، ونمط الحياة الثقافية للمجتمع.

البُعد البشري للتنمية

الإنسان هو صانع التنمية، وهو في نفس الوقت هدف التنمية. بمعنى أن الجهد البشري هو العنصر الحاسم في عملية التنمية، وأن هدف خطط التنمية هو إسعاد الإنسان وتلبية حاجاته المتزايدة على الدوام.

إن البعد البشري للتنمية يتلخص في وعي الناس بضرورة التنمية وبأهدافها وبدورهم فيها، ويستتبع ذلك تغيير الظروف المعوقة للتنمية سواء في ذوات الناس، من أفكار وقيم ومعتقدات وسلوك، أو في خارج الناس في واقعهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وما شابه ذلك. ويستتبع ذلك بذل جهد بشري سريع ومكثف لتدور عجلة التنمية الشاملة بأقصى سرعة ممكنة.

إن التنمية أولاً وقبل كل شيء قضية وطنية تعتمد على جهد الشعب نفسه وكل مساعدة خارجية يجب أن تضاف إلى هذا الجهد لا أن تكون بديلاً عنه. وبهذا المفهوم يمكن أن تتم التنمية في إطار الحضارة القومية وليس بالتنكر لها ومحاكاة غيرها وبه أيضاً يكون تنشيط الجهود الخلاقة للمنتجين وتطوير وخلق التكنولوجيا المحلية وتطويع التكنولوجيا المستوردة. وفكرة الاعتماد على النفس لا تقتصر على مستوى الشعب في مجموعة بل يجب أن تستقر في كل تجمع بشري داخله، في القرية والمصنع والمدرسة والمستشفى وما شابه ذلك. والوجه المكمل لأسلوب الاعتماد على النفس هو تعبئة الناس من أجل التنمية. ولا تأتي هذه التعبئة بمجرد الوعظ ولا بمجرد التثقيف السياسي، ولكن من خلال الممارسة الديمقراطية في أرقى صورها: مشاركة المواطنين في كل تجمع في تسيير أمورهم، ومشاركتهم على مستوى الدولة في تصريف شؤون البلاد السياسية والاقتصادية.

وعندما نتحدث عن البعد البشري للتنمية تبرز أمامنا عدة قضايا رئيسية أهمها:

أولاً: المشكلة السكانيّة.

ثانياً: مشكلة الإدارة المتخلفة والقوانين القديمة.

ثالثاً: مشكلة العمالة وهجرة العقول والأيدي العاملة.

أولاً: المشكلة السكانية:

إن جوهر المشكلة السكّانية بالنسبة للتنمية هو أنه لابدّ من التوازن بين الزيادة السكانية وخطة التنمية. أين تقع البلدان النامية على خريطة العالم السكانية، تنقسم الدول المتخلفة من حيث الدخل والكثافة إلى أربع مجموعات:

أ- الدول ذات الدخل المنخفض والكثافة المنخفضة.

ب- الدول ذات الدخل المنخفض والكثافة المرتفعة.

ج- الدول ذات الدخل المرتفع والكثافة المرتفعة.

د- الدول ذات الدخل المرتفع والكثافة المنخفضة.

وتنتمي الدول النامية إلى المجموعتين الأولى والثانية.

ثانياً: مشكلة الإدارة المتخلفة والقوانين القديمة:

الإدارة لازمة لكل جهد جماعي سواء كان خاصاً أم عاماً كبيراً أو صغيراً. ولكن تبرز أهمية الإدارة بصفة خاصة في البلدان النامية التي تجاهد وتقاوم كل ظروف التخلف لتطوير اقتصادها وتنميته. وتستعين الحكومات والمؤسسات بخبراء الإدارة الوطنيين والأجانب لدراسة وسائل إصلاح وتطوير أجهزتها الإدارية، واقتراح ما يجدونه مناسباً من لوائح وقوانين، تيسر سبل الإنتاج وتطوره وتقدم الخدمات.

وتقف البيروقراطية والقوانين القديمة حجر عثرة أمام التنمية. لذلك لابدّ من أن تصاحب التنمية ثورة إدارية. وحل المشكلات الإدارية في البلدان النامية لابدّ أن ينبع من واقعها ومن ظروفها الإدارية. نضرب مثلاً بمشكلة المركزية ومشكلة اللامركزية. فالتوازن بين هاتين الشكلين الإداريين يعتبر ضرورة واقعية في إطار المشاركة الجماهيرية في التنمية.

ولأن العمل الإداري يحوي عنصراً مادياً يتمثل في المواد الخام والآلات وما شابه ذلك، وعنصراً بشرياً يتمثل في العمال والمهندسين والمفكرين والإداريين، لذلك لابد من أن يكون العنصر البشري في الإدارة على أعلى قدر من الكفاءة والتطوع الاختياري والحماسي لإحراز التقدم.

ثالثاً: مشكلة العمالة وهجرة العقول والأيدي العاملة:

إن الدول النامية لا تصدر إلى البلدان الغنية المواد الخام وحسب وإنما تهاجر العقول والأيدي العاملة من مناطق التخلف إلى مناطق التقدم بحثاً وراء فرص أوسع أو انسياقاً لإغراءات عديدة أو هروباً من عقد ومضايقات الإدارة المتخلفة.

وتحاول بعض الدول النامية عندما تأخذ بأسباب التقدم أن تشجع عودة علمائها المغتربين. أو تحاول الاستفادة بخبرات علمائها المغتربين من خلال مؤتمرات يحضرها العلماء المغتربون في أوطانهم وتناقش فيها قضايا التنمية.

المشكلة إذن ذات شقين: أولها هجرة العقول، وثانيها هجرة الأيدي العاملة. وهجرة العقول تتخذ مظهراً عالمياً، في حين تتخذ هجرة الأيدي العاملة مظهراً جغرافياً أو مظهر العلاقة الاستعمارية بين الدولة الأم ومستعمراتها.

وتنحصر أسباب هجرة العقول والكفاءات الفنية من العالم الثالث إلى العالم المتقدم الرأسمالي فيما يلي:

١- سوء الأوضاع السياسية والعلمية والإدارية في بلدانهم مما يجعل الباب أمامهم مسدوداً في التقدم الشخصي أو التقدم في البحوث العلمية.

٢- البطالة المقنعة في الأوساط العلمية في البلدان النامية بسبب عجز الإدارة والحكومة عن خلق أوجه النشاط العلمي أو استكمال وتجهيز المراكز العلمية.

٣- المرتبـات المغريـة التـي يتقاضـاها هـؤلاء الخـبراء بالنسـبة لمرتبـاتهم في أوطانهم، هـذا إلى جانـب مـا تـوفره البلـدان الغنيـة في مراكزهـا العلميـة والأكاديمية من فـرص تحقيـق الـذات للعلـماء وتطـور واسـتمرار عطـائهم العلمي والحضاري.

البعد الدولي للتنمية

إن البعد الدولي للتنمية يبدو مشـكلة ملتهبـة. وذلـك لأنهـا مشـكلة متشـابكة شديدة التشابك، ولأنها صورة من صورة الصراع بين استغلال الأغنياء للفقـراء، وبـين حق الفقراء في نظـام اقتصـادي أكـثر عـدلاً، وهـي ملتهبـة لأن الأغنيـاء لا يريـدون الاعتراف بحق الفقراء، ولأنهم لا يصدقون أو يعترفون باليوم الذي أصبح فيـه أبنـاء مستعمرات الأمس شركاء في التنمية اليوم.

والبعد الدولي للتنمية الـذي أبرزتـه وقـائع التـاريخ المعـاصر كمشـكلة ملتهبـة نتيجة لبروز دول العالم الثالث إلى السـاحة الدوليـة، أبرزتـه أيضـاً وسـائل الاتصـال الحديثة التي جعلت العالم بأسره أشبه بقرية واحدة.

وعندما نسـتعرض مظـاهر البعـد الـدولي للتنميـة، سـنجدها في غالبيتهـا تمثـل الصراع بين رغبة الأغنياء في إحكام طوق الاسـتغلال وبـين الفقـراء في محاولـة كسرـ طوق التخلف، فما هي أهم هذه المظاهر.

نستطيع أن نجملها فيما يلي:

١- اتساع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

٢- أزمة الطاقة.

٣- أزمة الغذاء.

٤- الانفجار السكاني.

وقد بيّنت العديد من اللجان الدولية والمؤثرات الدولية التي عقدت لمناقشة أزمة التنمية دولياً، إن سدّ كافة الفجوات وإزالة جميع الفوارق يعتبر أمراً مستحيلاً، ولكن الهدف هو تقليل الفوارق أو الحد منها وإزالة القصور وعدم المساواة. وهذا يكمن في مساعدة الدول الفقيرة في التحرك إلى الأمام- بطريقتها الخاصة، إلى العصر الصناعي والتكنولوجي. ويضيف هؤلاء الخبراء بأن الحرب ضد الفقر والعوز تبدأ من الداخل ولكنها لا ينبغي أن تنتهي هناك، وهم يؤكدون على الحافز الأخلاقي وعلى أهمية التعاون الدولي والتجارة الدولية للدول الغنية. وهم يقولون ان هدف جهد التنمية الدولية يتركز في وضع الدول الأقل تقدماً بأسرع ما يمكن في مكان يمكنها من تحقيق آمالها بصدد التقدم الاقتصادي دون الاعتماد على المساعدات الأجنبية.

الفروق الجوهرية بين المجتمعات التقليدية والحديثة:

لقد خلص عدد من كبار الباحثين في مجال الدراسات الاجتماعية والإعلامية إلى تحديد خصائص وسمات المجتمعات التقليدية والحديثة على النحو التالي:

١- السّمات التي يتميز بها المجتمع التقليدي:

أ- الأسلوب التكنولوجي المتأخر.

ب- التعليم المحدود الذي لا يرتفع عن مستوى القراءة والكتابة.

ج- تزايد دور الاتصال الشخصي وتناقص دور وسائل الاتصال بالجماهير.

د- انعدام التفكير الاقتصادي.

ه- الثبات بلا تغيير أو تطور.

و- انعدام القدرة لدى الأفراد على وضع أنفسهم في مواضع الغير وتخيل ما يحدث بعد ذلك (التقمص الوجداني)، والشخص الخاضع للأوضاع التقليدية لا يقابل أفراداً جدد، ولا يقوم بأعمال جديدة، ولا يدخل نفسه في علاقات اجتماعية جديدة كما يفعل الشخص العصري.

ز- الولاء للجماعة المحلية مع عدم مساهمة الأفراد في أوجه النشاط الاجتماعية المختلفة.

ح- قيام معظم أفراد المجتمع بعمل واحد محدد الملامح دون محاولة لتعلم أعمال أخرى.

ط- الاهتمام بالجانب المحلي وإهمال الجوانب القومية والدولية.

٢- السّمات التي يتميز بها المجتمع العصري:

أ- تـوافر التكنولوجيـا المتقدمـة مـع وجـود تخصصـات دقيقـة، وتغلـب المسحة الحضارية على العمل.

ب- ازدياد درجة التعليم وتنوعه.

ج- التقدير العالي للعلوم والتربية.

د- ديناميكية المجتمع.

ه- عالمية العلاقات الاجتماعية.

و- تلقي الآراء الجديدة من المصادر الخارجية.

ز-تفاعل أفراد التنظيم الاجتماعي العصري مع غـيرهم ممـن يعيشـون في تنظيمات اجتماعية أخرى.

ح- تميـز أفـراد المجتمـع بـالطموح والكفـاح مـن أجـل التغلـب عـلى مـا يصادفهم من مشكلات.

ط- التخطيط في هذا التنظيم العصري يكون عادة عـلى درجـة كبـيرة مـن الدقة، كما أن القرارات التي تصدر في نطاق هذا التنظيم تتجه وجهـة اقتصادية مفيدة للجميع، كـما تسـتخدم أنجـح الوسـائل للوصـول إلى الأهداف المحددة.

ي- الولاء للمجتمع ككل دون التحيز للجماعات المحلية، مع إسهام أفراده في أوجه النشاط الوطني عامة.

ك- الاهتمام بالجوانب الوطنية والقومية والدولية.

ل- القدرة على أن يضع الفرد نفسه في مكان غيره ويتصور عمله ومسؤولياته.

ومن هذه المقارنة يتضح أمران جوهريان:

- تفاقم المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات التقليدية أو النامية، مع وجود جانب كبير منها يقع على عاتق أجهزة الإعلام التصدي لها ومعالجتها سواء بالأساليب الإعلامية المعتادة أو بابتكار أساليب إعلامية خاصة وفقاً لطبيعة المشكلة ومتطلباتها وطبيعة المجتمع.

- صعوبة الدور المطلوب من أجهزة الإعلام في مثل هذه المجتمعات بالنظر إلى درجة الاستجابة الضعيفة أو المحدودة من قبل أفراد هذه المجتمعات للمضمون الإعلامي الموجه إليهم من خلال الوسائل الإعلامية المستخدمة، وضعف درجة تأثير وسائل الإعلام على الأفراد الذين تشملهم مثل هذه المجتمعات بالقياس إلى المجتمعات الحديثة أو المتحضرة، مما يلقي على أجهزة الإعلام في الدول النامية مسؤولية مضاعفة لمواجهة كافة الاختناقات التي تصادفها في تحقيق رسالتها الإعلامية الوطنية في هذه الدول كجزء رئيسي في مجهودات عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتـزداد الحاجـة في المجتمعـات الناميـة إلى مجموعـة مـن المتطلبـات التربويـة الوطنية حيـث تسـتلزم عمليـة التنميـة ضرورة المشـاركة مـن جانـب جميـع أفـراد المجتمع. ومن هنا فإن خلق روح المشـاركة يتطلـب إرسـاء وتـدعيم مجموعـة مـن القيم التربوية وخلق نظم تربوية على المستوى الـوطني في نفـوس كافـة المـواطنين، وتتمثل أهم هذه القيم والمتطلبات التربوية الوطنية فيما يلي:

- تكوين النظرة الكلية لدى المواطنين باعتبار أن عملية التنمية مترابطة المعـالم والاتجاهات والأهداف، ويستلزم تحقيقها في الواقع الاجتماعي وعياً تاماً بقيمة هذا الترابط وضرورته، والتبصير بالتكامل الحيوي الوثيق بين مكوناتها المختلفة.

- المشاركة الواسعة العميقة، بمعنى تكوين المواطن الذي يشارك مشاركة فعالة بعقله وقلبه ويديه في شؤون مجتمعه، وإن توسيع مجالات المشاركة في الحيـاة وفي مسؤوليات التنمية، وخلق الإحساس لدى المواطنين بالمصـير والنفـع المشـترك تعتـبر من أهم مسؤوليات جهاز الإعلام كجهاز تربوي على المستوى الوطني.

- إعـداد المـواطن للعمـل والإنتـاج، باعتبـار أن الإنسـان كـائن منـتج يحقـق إنسـانيته في العمـل كنشـاط اجتماعـي، وأن الإنتـاج في المجتمـع عمليـة تسـتهدف خدمة أغراضه والوفاء باحتياجاته.

- خلق الوعي التخطيطي، ذلك أن التخطيط عزم جماعي وتصميم تعاوني ومن هنـا تنبـع الحاجـة إلى ضرورة تكـوين عقليـة ووجـدان تخطيطـي لـدى المـواطنين يوجهان مسلكهم وتصرفاتهم الاجتماعية والفردية، والعمل على إكساب المواطنين

التصورات الفكرية والوجدان الاجتماعي والعادات السلوكية التي يستلزمها أسلوب التخطيط، وخلق الوعي التخطيطي وتدعيمه في أفكار المواطنين وعلاقاتهم وأعمالهم ومشاعرهم.

● إشاعة روح التعبئة ضد التخلف، والعمل على تعبئة القوى والطاقات في الفكر والجهد والعمل من أجل التنمية الاقتصادية وفي سبيل التطوير الاجتماعي.

مشاكل التطور في المجتمعات النامية

١- المشاكل الاجتماعية: ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- إن تأثير وسائل الإعلام سيزيد من المطالب والرغبات الشعبية بسرعة أكبر مما تستطيع الإمكانيات الاقتصادية والنمو الاقتصادي أن يشبع تلك الرغبات.
- في هذه الحالة، يحدث عدم توازن شديد في عملية النمو نتيجة رغبة الحكومات في تسجيل التحسينات والتطورات التي تقوم بها بسرعة بحيث تصبح ظاهرة بشكل كبير أمام عيون الجماهير، وذلك بدون أن تهتم بشكل كافٍ بتوقيت ومدى دوام أو بقاء تلك التطورات. فتحسين الظروف الصحية والاجتماعية والتعليمية قد يصبح قصير العمر بدون تطوير المؤسسات الضرورية التي تجعل تلك التطورات تستمر وتعيش وتتطور.

إن فشل المجتمع في تلبية مطالب الجماهير في (الطعام والمسكن وفرص العمل... الخ) وعدم استطاعته النجاح في إشباع الرغبات التي تفرضها زيادة التوقعات قد يؤدي به إلى مواجهة (ثورة زيادة التذمر) التي تحدث عنها (دانيل ليرنر).

- وكلما زاد الشعور بالفروق بين الشعوب الغنية والشعوب الفقيرة زادت تطلعات الأفراد. ولكن المشكلة الأساسية أنه بدون زيادة التطلعات وبدون حث الشعوب على العمل من أجل حياة أفضل. قد لا يتطور المجتمع تطوراً اقتصادياً ثابتاً أو قد لا يحقق تحضراً اجتماعياً أو نضجاً سياسياً.

- ماذا يفعل الاتصال للمجتمع الذي يتغير بسرعة؟ في أغلب الدول الجديدة، المشكلة الضخمة هي مشكلة إيقاظ الجماهير وإطلاعهم على آراء جديدة وأساليب جديدة، بدون أن يؤدي ذلك إلى حدوث توتر أو قلق يشلّ حركتهم. وحيث أن الاتصال هو أساس العلاقات بين الأفراد وبين الجماعات وبين الدول، فهو الذي ينظم التغيير ويجعل الضغط أو المعاناة التي تصحب التغيير عادة، محتملة، ولهذا ففي الأوقات التي يمر فيها المجتمع بتغير سريع، وحينما تزداد مشاكل المجتمع، تزداد الحاجة إلى الاتصال بشكل كبير.

٢- المشاكل الاقتصادية: ويمكن توضيحها فيما يلي:

- من المفارقات التي تلفت نظر كبار الاقتصاديين في العالم أن الدول الفقيرة تزداد فقراً، بينما تزداد الدول الغنية غنى. وتتسع هذه الفجوة يوماً بعد يوم، ومما يزيد الأمر سوءاً أن هذا يحدث في الوقت الذي تنتشر فيه ثورة الآمال أو التوقعات بين مئات الملايين من مواطني المجتمعات الانتقالية.

- ونظراً لأن مشكلة الدول النامية الأساسية هي الفقر، فإن التطوير الاقتصادي يشغل مكان الصدارة في تخطيطها، والدول النامية تدرك أن عليها أن تدفع برامج التطوير الاقتصادي دفعة قوية لكي تستطيع التغلب على فقرها. والدول الجديدة لا تقبل التطور التدريجي الذي حدث في الدول الغربية، فهي في حاجة إلى الإسراع بالتاريخ عن طريق قفزة واسعة ترتكز على التطور الاقتصادي تتخطى فيها مراحل التطور الذي استغرق سنوات طويلة في الغرب.

لقد دخلت الدول النامية في أوائل الستينيات الحقبة الأولى للتنمية وبينها وبين الدول المتقدمة ثلاث فجوات رئيسية:

الأولى: ناتجة عن الوظيفة القديمة للعالم النامي كمورد رئيسي للمواد الخام والمواد الأولية وكمستورد للسلع المصنعة من الدول الغنية. يبيع الأولى بأسعار تحددها الدول الصناعية الكبرى ويشتري الأخرى بأسعار عالية، مضطر لدفعها لو

أراد التنمية لبلاده ورفع مستوى المعيشة لشعوبه. يضاف إلى ذلك قيود تفرضها الدول الغنية أمام منتجات الدول النامية.

الثانية: هي حاجة الدول النامية إلى أموال من الخارج لسدّ الفرق بين الصادرات والواردات الضرورية لتمويل خطط التنمية مع الالتزام بسداد القروض التي تحصل عليها على مدى سنوات قصيرة مع دفع الفوائد في مواعيدها المحددة.

الثالثة: وتعكس الهوّة المتزايدة في التكنولوجيا الحديثة بين دول العالم النامي والعالم المتقدم. بعد أن أصبح التقدم التكنولوجي هو المفتاح الأساسي للنمو الاقتصادي.

- لقد حدث تغيير في موقف الدول المتقدمة من المساعدات المالية، فخفضت أغلبها نسبة مساعداتها للدول النامية.
- تواجه الدول النامية مشكلة زيادة السكان. وهذا التزايد السريع في النمو السكاني يبدد الكثير من جهود التنمية التي تبذل في الدول النامية مما يزيد من صعوبة الاحتفاظ بمستويات الدخل في هذه الدول من الهبوط.
- قلة مصادر الثروة ونقص رأس المال وانخفاض معدلات الادخار وقلة نسبة المهنيين والخبراء، مما يجعل مهمة التطوير الاقتصادي أكثر صعوبة.

٣- المشاكل السياسية: ويمكن توضيحها فيما يلي:

- بالنسبة لقضية الديمقراطية، يرى الخبراء المتخصصون بمشكلات الدول النامية، وبعد قراءة عدد من التجارب التي مرّت بها هذه الدول، القائمة على تعدد الأحزاب سيؤدي إلى ازدياد الانقسام والفُرقة. وأن عملية التغيير والتطوير قد تتأخر إذا لم تتحدد أهداف السياسيين وإذا لم يسعوا كجبهة واحدة تدفع في نفس الاتجاه لتطوير البلاد ونشر القيم الجديدة.

ومن الضروري تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لقيام الديمقراطية. فكما أن وجود واجهات الديمقراطية لا يعني أن واقع الديمقراطية كله يكمن وراءها، كذلك اختفاء الواجهات لا يعني أن الاحتمالات البعيدة للديمقراطية معدومة.

- إن التطوير الاجتماعي يتطلب قيادة قوية قادرة على صهر مشاعر الجماهير وقدراتها، وعلى أن تجعل الشعب يتطلع إلى الجديد بدون أن يفقد شخصيته القومية التي تميزه عن غيره من الشعوب.

الإعلام في الدول النامية

تواجه وسائل الإعلام الحديثة في الدول النامية صعوبات كثيرة أهمها أن انتشار تلك الوسائل في الدول النامية محدود. ويرجع ذلك ضمن أسباب أخرى إلى التأخر

التكنولوجي في المناطق التي لم تصل بعد إلى مرحلة التصنيع مما يجعل من الصعب توافر وسائل اتصال حديثة مثل الصحف اليومية أو شبكات الإذاعة والتلفزيون. فالجرائد اليومية في الغالبية العظمى من الدول النامية، صغيرة، وغير مستقلة، وتنقصها الموارد المالية الأساسية التي تساعدها على النمو والاستمرار والتطور. كذلك تنتشر الأمية في الدول النامية مما يجعل نسبة المشترين للصحف تنخفض إذا قورنت بإجمالي عدد السكان. علاوة على ذلك، فإن فقر السكان يجعل حتى المتعلمين منهم غير قادرين على شراء الصحف بشكل ثابت أو مستمر.

ونقص الموارد المالية يجعل نسبة بسيطة من الصحف قادرة على إرسال مراسلين لها في الدول الأجنبية، بل إن تكاليف الاشتراك في إحدى وكالات الأنباء الدولية يشكل عبئاً كبيراً على غالبية الصحف في الدول النامية، علاوة على أن المعدّات الطباعية في الصحف قديمة وغير صالحة في أغلب الأحوال للعمل.

وبالإضافة إلى الفقر والأمية تعاني الصحف في المجتمعات النامية من التجزئة. فبدلاً من أن تصدر في الدول النامية عدد قليل من الصحف القوية نجد الكثير من الصحف الضعيفة. وقد يرجع السبب في تعدد الصحف في بعض الدول النامية إلى تعدّد اللغات. علماً بأن هذه المشكلة، أي التجزئة، موجودة حتى في الدول النامية التي يغلب عليها لغة واحدة.

ونظراً للصعوبات التي تواجه إصدار الصحف مثل انتشار الأمية والفقر، فأهمية الراديو في الدول النامية كبيرة. فليس من الضروري أن يكون المستمع إلى

الراديو متعلماً، كما أن أغلب النظم الإذاعية القومية تديرها الحكومات ولهذا فهي لا تعاني كثيراً من المشاكل المالية التي تواجه الصحافة.

وتعدّد اللغات في المناطق والدول النامية يخلق مصاعب أمام الراديو كما يخلق مصاعب الصحافة. فالخبراء الإعلاميون الدوليون اقترحوا على حكومات الدول التي تتعدّد فيها اللغات، أن تستخدم عدداً قليلاً من اللغات في الإذاعة وتتمسك بها عدة سنوات بدلاً من أن تحاول أن ترضي المطالب اللغوية لكل الجماعات. ويعتقد أحد الخبراء الفرنسيين أنه لا مفرّ من استمرار الاعتماد على اللغتين الإنجليزية والفرنسية لعدم وجود اتفاق بين الأفارقة على طريقة لحل مشكلة تعدّد اللغات.

وتعتبر السينما هامة جداً في الدول النامية. فالتعليم ليس ضرورياً للاستمتاع بالسينما، كما أن السينما تتفق مع التراث الدرامي الذي يوجد في كثير من المجتمعات النامية. ويمكن استخدام آلات العرض السينمائي بسهولة في كثير من المناطق. كما أن سعر المشاهدة يعتبر بسيطاً.

إن التطور المتسارع والهائل للتلفزة الإخبارية والدرامية نقل العالم إلى مرحلة جديدة.

وبشكل عام نستطيع القول إن الصعوبات التي تواجهها وسائل الإعلام في الدول النامية تختلف باختلاف الوسيلة وباختلاف النظام السياسي. فوسائل الإعلام المطبوعة مثلاً تحتاج إلى تعليم وإقامة في المدن. والراديو والسينما يمكنهما أن يتخطيا شرط التعليم. والراديو أمكنة أيضاً التغلب على شرط الإقامة في المدن.

وكل وسائل الإعلام في حاجة إلى عمال مهرة وإن كان نوعهم يختلـف بـاختلاف كل وسيلة.

ويتصل بمشكلة ندرة وسائل الإعلام في الدول النامية مشكلة توزيع الوسائل المتوافرة ووصولها إلى جمهورها الصحيح، كما أن لهذه المشكلة علاقة بقدر المعلومات الموجودة، وفي السرعة التي تنتقل بها الرسائل الإعلامية، وفي الدقة التي يتم بها نقل المعلومات في مختلف المجتمعات.

أمّا أساليب السيطرة على وسائل الإعلام فتأخذ أشكالاً عديدة، قد تكون قانونية أو سياسية (بواسطة القوانين والرقابة) واقتصادية (عن طريق الملكية والتمويل) أو اجتماعية (عن طريق النقد). وقد تفرض السلطة التنفيذية سيطرتها عن طريق التحذير، وإعطاء التعليمات للناشر أو للمحرّرين، أو بأن تجبر الصحف على نشر البيانات الحكومية، أو تضايق الصحف وتستخدم العنف معها، وتجري "تطهيراً" في صفوف الصحفيين من حين لآخر.

ويمكن القول، إن:

- نسبة أكبر من الحكومات أصبحت تضيق بالصحفيين، وأصبحت تخشى ترك الصحافة حرة وهذا يشمل حتى الدول المتقدمة.
- وإن نسبة أكبر من الحكومات تعتبر التعبير عن الرأي الانتقادي لها عملاً (غير وطني).

- وإن الإجراءات القانونية التي تتخذها الحكومات ضد الصحف تميل إلى الازدياد وليس إلى النقصان.
- وإن هناك ميلاً متزايداً لحماية المسؤولين الحكوميين من انتقاد الصحف.

فهناك اتجاه عام يميل إلى السيطرة، ولكن بالرغم من ذلك الاتجاه الواضح ما زال من الصعب تحديد سياسة إعلامية تستطيع أن تطبقها كل الدول النامية على حد سواء. فالمجتمعات الانتقالية تمرّ بمراحل تطور مختلفة وكل مرحلة من تلك المراحل تحتاج إلى سياسات إعلامية مختلفة تتناسب إلى حد ما مع ظروف التطور التي يمرّ بها المجتمع. فهناك اختلافات كبيرة بين الدول النامية. وكل مرحلة من مراحل النمو أو التطور تحتاج إلى سياسات إعلامية مختلفة إلى حد ما.

وتنتظر الدول النامية من وسائل الإعلام فيها أن تؤدي عدة مهام منها:

- غرس الشعور بالانتماء إلى أمة أو وطن.
- تعليم الشعب مهارات جديدة.
- غرس الرغبة في التغيير وزيادة آمال الجماهير بحيث ترغب في اقتصاد متطور ومجتمع متحضر.
- تشجيع الناس على المشاركة ونقل صوتهم إلى القيادة السياسية.

العلاقة بين الإعلام والتنمية

إن الصلة أو العلاقة بين الإعلام والتنمية هي من نوع العلاقات العضوية المتفاعلة والمتداخلة، إلى درجة يصعب معها وضع تعريفات معينة ومحددة للإعلام أو التنمية خاصة في البلدان النامية دون أن يأخذ أحدهما من سمات الآخر وشروطه. فالتنمية ليست هي مجرد إحداث التراكم في القطاعات الاقتصادية، وإنما هي تستهدف وتقتضي التأثير في سلوك الفرد أو الجماعة، فكما أن الهدف منها خدمة الجميع، فلابدّ من أن يتقبلها هذا المجتمع ويساهم فيها.

إن الأفكار والمعارف، لا تهبط من فوق، بل هي تظهر بصفتها انعكاساً للحياة الاجتماعية وهي مرتبطة بالمهام العملية التي تبرز خلال الحياة اليومية. ولذا فإنها تتحدّد إلى درجة كبيرة بمستوى التطور الاجتماعي. والتنمية عملية تهدف أساساً إلى إنضاج وتهيئة الأساس المادي والموضوعي للتطور، وبالتالي تفترض معارف وأفكاراً تنسجم وهذا المستوى الجديد من التطور الاجتماعي.

ومن الضروري أن ينظر للإعلام من خلال الصلة والعلاقة بينه وبين المحتوى الاجتماعي لعملية التنمية، بوصفه أحد العوامل الكثيرة التي تؤثر في الأفراد والسلوك الاجتماعي. بل إن الإعلام يعتبر أساسياً لكل عملية اجتماعية فهو في الحقيقة تفاعل المجتمع مع نفسه.

والعلاقة بين الإعلام والتنمية لم تأت مصادفة أو اعتباطاً، وإنما تستند إلى أسس موضوعية وعلمية شاملة، للإنسان ونشاطه وحاجاته المادية والروحية. فهو يمثل

كلاً متكاملاً. ومن ثم فإن معالجة مشكلات المجتمع بصورة متكاملة لا تتم ولا يمكن أخذها بنظر الاعتبار، إذا لم تكن معالجة شاملة كليّة... اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية. في إطار اجتماعي موحّد. كما أن الواقع الموضوعي للبلدان النامية يستلزم مثل هذه المعالجة لأنه يتسم بالتخلف.

وأي عملية تتصدّى لمثل هذا الوضع لابدّ أن تكون عملية شاملة، تأخذ في حسابها جميع مرافق حياة الإنسان ومجالاتها.

ودون شك أن هناك أكثر من دور ومهمة يستطيع أن يؤدّيها الإعلام لأجل التنمية وفي مقدمتها التأكيد على قيمة إنسانية الإنسان. لأن الإنسان ليس هو مركز عملية التنمية وهدفها فقط، وإنما هو أيضاً المحرك الوحيد. وبدون شك أن هذه الأهمية التي يكتسبها الإعلام ناتجة عن التطور الكبير الذي حدث في وسائله، والذي أتاح له أن يتحول إلى قوة عظيمة، تمارس تأثيراً غير محدود على مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ومن ثمّ تحوّل إلى سلاح هام يستخدم في جميع المجالات الإنسانية.

الإعلام والتوعية السياسية: إنه بدون النظرة السياسية للتنمية سوف لن تكون تنمية حقيقية وإنما ستكون تكريساً للمعتقدات والأفكار التقليدية، التي ترفض أساس عملية التطور، وتتحول التنمية عندها إلى مجرد ردود فعل لضغوط اقتصادية، وليس مطلباً جماهيرياً من أجل التقدم والتطور.

ومثل هذه المهام تصبح شبه مستحيلة بالنسبة للإعلام إن لم يمارس عملية التوعية السياسية في صفوف الجماهير وعبر وسائله المختلفة من خلال:

- تمثله لمحتويات خطط التنمية في إطار الواقع.
- نقل هذا المحتوى إلى ممارسة أي نشاط يومي للجماهير.

فبدلاً من مخاطبة الغرائز والأنانية الفئوية وغرور الصفوة والنعرات الدنيا، كالغطرسة والتعصب الجاهل، فعليه أن يواجهها بمجموعة من الأفكار الممثلة لأفضل ما في تراث الإنسان الحضاري: المساواة، العدالة الاجتماعية، التعاون والعمل الجماعي المشترك وغيرها من أفكار تبلور وعياً جماهيرياً لخدمة التنمية وأهدافها. فالإعلام ليس خادم التنمية وحليفها فحسب كما يقول شرام، وإن مرشدها وموجهها أيضاً. لكن ذلك لن يتم إلاّ إذا مارس نقده للمظاهر السلبية في الواقع والحياة الاجتماعية، ومجموع العلاقات والمؤسسات القديمة التي تتعارض مع عملية التنمية.

إن الإعلام، من الوجهة السياسية، يستطيع أن يؤكد فعاليته في:

- تحويل الفكرة إلى قوة مادية بواسطة الارتفاع بوعي الجماهير إلى مستوى فهم السياسة وتطبيقاتها.
- إشاعة سياسة التنمية ونهجها، وتعميق مبادئ السياسة السليمة في أذهان الجماهير.

- تحديد الأهداف المرحلية والإستراتيجية، وذلك بشرح أهداف خطط التنمية المرحلية والإستراتيجية ومتطلبات كل مرحلة من مراحل تنفيذها.

الإعلام والثقافة

إلى جانب التوعية السياسية يستطيع الإعلام أن يؤدي دوراً هاماً في التوعية الثقافية من خلال تقديم الأدب والفن وتقويمهما ومن خلال نقدهما. لأن الثقافة والفنون والإعلام هي من أرقى ثمار الحضارة الإنسانية، ومن أكثر الوسائل التي ابتكرها الإنسان قوة وتأثيراً في التعبير عن أوضاعه ومطامحه وتطلعاته. وهي إلى جانب ذلك غذاؤه الروحي، الذي يسمو به مع ذاته وإنسانيته.

ودور الإعلام في تعميم الثقافة والوعي الثقافي يمثل أهمية استثنائية في تقدم الثقافة ونتاجها، لأنه يساهم في خلق الثروة الحقيقية للثقافة الروحية من خلال قيادته للنشاط الفكري في المجتمع.

لذلك يصبح من الاستحالة فهم التنمية فهماً صحيحاً دون ربط تنمية الثقافة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فازدهار الثقافة إلى جانب تطوير الصناعة والزراعة، شرط ضروري لتطور المجتمع وإنجاز خطط التنمية وبرامجها.

والإعلام ليس بعيداً عن عملية التطور الاجتماعي بحكم مهامه في النشاط الفكري والتوجيه لنقل المعلومات عن النشاطات الاجتماعية وتقديمها، وبالتالي فإنه ليس بعيداً أيضاً عن النشاط والإنتاج الثقافي، بل إن الإعلام أصبح أداة رئيسية لنقل الثقافة إلى مختلف قطاعات المجتمع بطريقة لا تحتاج إلى مهارة أو إعداد، فالأمي

يستطيع أن يتابع الوسائل المسموعة والمرئية وهو يفتقد المهارة اللازمة وهي معرفة القراءة والكتابة.

وإذا كانت وسائل الإعلام الحديثة في القرن العشرين قد ضاعفت من تأثير الفنون والآداب على الرأي العام، فإنها قد ساهمت، في الوقت نفسه، في القضاء على دعوى ارستقراطية الآداب والفن وترفعه عن معالجة قضايا الناس والشعوب.

إن سيادة ثقافة إعلامية تدفع وسائل الإعلام للارتقاء بالمستوى الثقافي وظهور مفاهيم ومصطلحات ثقافية تنموية واقتصادية.

يستطيع الإعلام الموجه أن يساهم في خلق نموذج ثقافي يعزز الانتماء الوطني ويدفع بقطاعات واسعة نحو الإنتاج، وهذه الثقافة الوطنية - تسهم من خلال إشاعة الحريات العامة – في بروز الاعتزاز الوطني في مواجهة التحديات سواءاً كانت سياسية أم اقتصادية.

إن خلق ثقافة الانتماء للوطن والحرص على تطوره تحصن النسيج الاجتماعي وتسهم في الحد من الاستهلاك للسلع الأجنبية وتعظم الصناعات الوطنية، وباختصار تجعل السوق لتلك الدولة متماسكاً إزاء محاولات الاختراق الأجنبي.

الإعلام والإنتاج الاقتصادي: لا يقل دور الإعلام أهمية في العملية الإنتاجية عن دوره في التوعية السياسية أو الثقافية. وخصوصاً في مجالي. الصناعة والزراعة، خاصة في البلدان النامية حيث أصبحت من نوع العلاقات التي لا يمكن تجاهلها لإنجاز جانب مهم وأساسي من خطط وبرامج التنمية القومية، وعلى وجه التحديد، الجانب الاقتصادي.

فالتنمية تعني زيادة الإنتاج مع زيادة الناتج القومي وزيادة معدّل دخل المواطنين. كما أن التنمية تعتمد إلى حد كبير على العمل المؤدى بدنياً وفكرياً وكلما كان أداء العمل بكفاءة أعلى وبإخلاص ازدادت ثمار التنمية.

لذلك فإن مساهمة أجهزة الإعلام في نشر الوعي التنموي والحث على زيادة كفاءة أداء العمل أمر كبير الأثر لإسراع التنمية ونجاحها.

خطة الإعلام في التنمية الوطنية

يمكن تقسيم خطة الإعلام في مجال التنمية الوطنية إلى قسمين رئيسيين:

أولهما: بنائي، وثانيهما: دفاعي.

والتسميتان مجازيتان، فالأول يتلخص في البناء المعنوي للإنسان وفي المناداة بقيم المجتمع الجديد والتبشير بها، ودعم خطط التنمية وشرحها وتبسيطها، والثاني يتلخص في الدفاع ضد هجمات الاستعمار الجديد، ومحاولة إبطال مفعوله وكشفه وفضح أساليبه أمام الجماهير.

أولا: القسم البنائي

قبل أن نضع خطة للإعلام أو نباشر العمل الإعلامي في خدمة التنمية لابدّ أن نفهم الواقع فهماً موضوعياً وأن نعرف الساحة التي نعمل فيها حتى لا نكون غرباء عن الواقع الذي نريد العمل فيه أو نريد تغييره.

إن أول سؤال يواجه رجل الإعلام وهو يعدّ خطته الإعلامية في خدمة التنمية هي: هل البيئة مدركة لواقعها المتخلف، لأن إدراك الوضع المتخلف هو أو الخطوات نحو تغيير هذا الوضع. ثم لكي نفهم هذا الواقع لابدّ أن نحصل على حقائق موقف التخلف، وأن نحصل على الإحصائيات والميزانيات وكافة ما يتعلق بالتنمية. وليس لرجل الإعلام أي عذر في عدم حصوله على حقائق الموقف المتخلف. ربما يكون من الصعب الحصول على كافة الإحصائيات والأرقام نظراً

لموقف السلطة في بعض الأحيان من حرمان الإعلام خوفاً من كشف تقصيرها وانحرافاتها، وربما يرجع عدم الحصول على حقائق الموقف إلى تقصير الإعلاميين في معايشة الناس ومشاكلهم. في كل الأحوال ليس هناك من عذر يمكن قبوله من رجل الإعلام في تبرير عدم معرفته للواقع. وعليه أن يجتهد للحصول على أكبر قدر من المعلومات والإحصائيات، وأن يعايش الناس ويتحسّس المشاكل. وهذه مهنته ومهمته التي يجب أن يسعى لدوام المتابعة من أجلها.

وقد لا يعبر ما على السطح عن حقيقة وجوهر النفوس، ولكن إدراك ذلك لا يتم اعتباطاً وإنما يتم بخبرة رجل الإعلام المستمرة، وتقدمه في عمله الإعلامي وبالممارسة والتجربة.

بعد أن نفهم الواقع فهماً جيداً تبرز أمامنا تحديد الأهداف التي تسعى خطة الإعلام لتحقيقها، وهي بالضرورة مرتبطة بخطة التنمية وينبغي لرجل الإعلام أن يتسلح في رؤيته للأهداف بالنظرة العلمية فيرى الجزء دائماً في إطار الكل، ويستوعب قوانين الترابط بين كافة العناصر.

الخطوة الثالثة بعد فهم الواقع وتحديد الأهداف هي اختيار أنسب الوسائل المهنية لتعبئة الجماهير وحشدها وراء التنمية. ولابدّ أن نتأكد في إطار هذه الخطوة من معرفة إطار الدلالة للمتلقين معرفة يقينية محددة. لأن الرسالة الإعلامية لا يمكن تبادلها إلا في المساحة المشتركة بين إطار دلالة المرسل وهو رجل الإعلام وبين إطار دلالة المستقبل وهو القارئ أو المشاهد أو المستمع، والقدرة المهنيّة لرجل الإعلام

تتركز في قدرته على توصيل رسالته الإعلامية إلى المتلقي بسهولة ويسر. وكلما كان رجل الإعلام منتمياً إلى الجماهير التي يخاطبها ومعايشاً لها نجح في هذا السبيل.

كذلك ينبغي أن نعرف أهمية الحملة الإعلامية في اختيار أنسب الوسائل المهنية لتعبئة الجماهير وحشدها وراء التنمية. إن عنصر التتابع والإصرار في الحملة الإعلامية يزيح المعوقات أمام أهدافها. ويجند ويوسع دائرة المؤيدين والمتحمسين، بل ويتغلب على محاولات طمس الحقيقة في كثير من الأحيان.

تبقى الخطوة الرابعة وهي المتابعة والتقييم لخطتنا الإعلامية وقياس أثرها حتى يمكننا تعديل المسار أو إقرار الطريق الذي سلكناه.

وعلينا أن ندرك الفرق بين المتابعة والتقييم في خطتنا الإعلامية، وفي كل خطة إن المتابعة عملية مستمرة وهي جزء من تنظيم وتقسيم أدوار العمل في الخطة، أما التقييم فهو مواجهة بين الأهداف والنتائج. وقد تكون الصعوبة في تقييم خطة الإعلام هي عدم وجود النماذج السابقة التي يمكن القياس عليها أو عدم تطابق التجارب السابقة التي يمكن القياس عليها. وبرغم ذلك فإن المتابعة والتقييم لا يقومان من فراغ وإنما يقفان على أقدام ثابتة من تاريخ الأجهزة نفسها وتجاربها في العمل ومن تاريخ الظروف المتشابهة في بلدان أخرى. وأساساً من التصور السليم للأهداف التي تم الاتفاق عليها.

وينبغي أن نفرق كإعلاميين بين نقطتين رئيسيتين في خطتنا الإعلامية المرتبطة بخطة التنمية أو بمعنى أدق في كافة خططنا الإعلامية. ينبغي أن نفرق بين حشد

الجماهير وراء هدف محدد أو موضوع معين أو قضية بذاتها وبين عملية البناء المعنوي للإنسان. ذلك أن عملية الحشد مرحلية ومؤقتة وترتبط بظرف معين أو هدف معين أو قضية بذاتها. أما عملية البناء المعنوي فهي عملية مستمرة، ولاشك أن التربية والتنظيمات السياسية تؤدي دوراً أساسياً في بناء الإنسان في كل مجتمع من المجتمعات متظافرة مع عناصر المجتمع المختلفة.

أخطاء الإعلام في التنمية

بعد الحديث عن الدور الإيجابي لخطة الإعلام في التنمية ينبغي أن نتعرض للوجه الآخر وهو أخطاء الإعلام في التنمية، وأثرها على خطة التنمية، أو بمعنى آخر هل يمكن أن يصبح الإعلام في بعض المواقف معوقاً للتنمية؟!

يمكن القول: إن التكبير (التهويل) أو التصغير (التقزيم) في تناول وسائل الإعلام للمشاكل الاجتماعية خطر على التنمية، لأن تناول المشاكل بحجمها الحقيقي هو الطريق الوحيد لحلها، بعيداً عن اليأس أو بعيداً عن التفاؤل الساذج.

والمشكلة هنا تكمن في كيفية الوصول إلى البيانات والأرقام، هل تعتمد على دراسة علمية فعلاً أم تعتمد على تخمينات وظنون وفلتات لسان.

ويمكن للدلالة على الجانب المظلم للإعلام، هذه الصفحات الكثيرة التي تفردها الصحف العربية للأخبار والموضوعات الهروبية والجرائم الغريبة فضلاً عن إعلانات قراءة الكف وما شابه.

بالإضافة إلى ما تعج به الأفلام والمسلسلات الإذاعية والتلفزيونية والتمثيليات من ترهات ومواقف خارجة عن الأهداف الحقيقية للإعلام في بناء الإنسان وتفعيل دوره في معركة التنمية.

ويتضاءل كل ذلك أمام الخطر الناجم عن تبني بعض رجال الإعلام سياسة مدروسة ومنهج يبشرون به، ويشيع في معظم ما يقدمونه من مواد إعلامية. ويلخص هذا المنهج أو هذه السياسة في الالتفاف حول الأسس الحقيقية لأسباب تخلف الإنسان الكادح في البلدان النامية وصرفه عنها، نرى مثلاً لذلك في أن حل مشاكل الإنسان الكادح هو أن يربح ورقة يانصيب أو أن تطرق بابه مندوبة ليلة القدر. لأن المقابل الواقعي أو الصحي هو تغيير المجتمع وإقرار حق العمل وتقديس جهد الإنسان في أن يعمل وأن يكد وأن يتقدم وأن يحصل الإنسان على حصته من التنمية من خدمات وزيادة في الدخل.

ومن مساوئ وأخطاء الإعلام أيضاً تجاوز النقد لأهدافه. فبرغم أنه لا يمكن إنكار ضرورة وحيوية النقد لإصلاح مسارات العمل الوطني. إلاّ أن النقد إذا تجاوز أهدافه انقلبت حسناته سيئات.

ثانيا: القسم الدفاعي

إننا نجد أن إعلام الاستعمار الجديد يغير أساليبه بين حين وآخر، ولكن هدفه الاستراتيجي واضح دائماً، ويتلخص في استمرار الظروف المناسبة لممارسته الاستغلال، وتعويق خطط التنمية في بلدان العالم الثالث.

وقد يلجأ إعلام الاستعمار الجديد إلى محاولة صرف طاقات المجتمعات النامية وفكرها إلى قضايا ودروب بعيدة عنه، ويفرض على الإنسان في المجتمعات النامية قضايا غير مطروحة في مجتمعه وغير ضرورية له.

وليس معنى ذلك أنه على أبناء البلدان النامية أن يغلقوا عيونهم عما يجري في العالم المتقدم، ولكن الفرق شاسع بين نشر وإذاعة ما يعدّ دروساً مستفادة من تجارب التقدم وبين ما يقصد به صرف الناس عن قضايا حياتهم وصرفهم عن الإنتاج والعمل.

التكامل والترابط بين خطة التنمية وخطة الإعلام

إن التصور الصحيح لدور الإعلام خلال خطة التنمية يوضحه لنا التداخل والترابط بين خطة الإعلام وخطة التنمية. فلابدّ من جهود مشتركة بين الخطتين حتى يمكن تدعيم دور الإعلام في التنمية ومساهمته فيها. ماذا ينتظر المسؤولون عن خطة التنمية من المسؤولين عن الإعلام؛ وما هي مطالب الإعلام في خطة التنمية وما هي حصة الإعلام من التنمية. إن التكامل بين جوانب العمل الوطني في أي مجتمع من المجتمعات هي دليل نجاح التنمية . ونقدم هنا النقاط التالية التي تبرز التكامل والترابط بين خطة الإعلام وخطة التنمية:

١- لابد أن تتسع وسائل الإعلام للتعبير الحقيقي والأمين عن آراء وأفكار كل قوى الشعب وفئاته. وأن تشجع الحوار البناء بين هذه الأفكار على اختلاف منابعها. إن الحرية لا تتمثل فقط في إلغاء الرقابة على الصحف أو التشويش

على الإذاعات، بل تشمل عدم تدخل الحكومة فيما تنشره الصحف أو ما لا تنشره وأن تتاح للمحررين حرية الكتابة ولا تصبح وقفاً على بضعة أفراد هم رؤساء التحرير وقلة قليلة من الكتاب.

ولكي تتسع دائرة الحرية ينبغي على الدول النامية أن تعيد النظر في القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الإعلامي بما يجعله أكثر مرونة وبما يشجع المنظمات الشعبية والاتحادات والنقابات على التعبير بشكل شعبي جاد عن مواقفها.

٢- التطوير المستمر للعاملين في الإعلام وذلك بالتدريب، ومدّهم بالإحصائيات والبيانات والمعلومات وإتاحة الفرص الكافية أمامهم للتزود بالمعرفة، حتى يمكنهم أن ينقلوها إلى الجماهير.

٣- مساعدة أجهزة الإعلام بتطويرها وتدعيمها بالتكنولوجيا ويستتبع ذلك ضرورة قيام صناعة متقدمة للاتصال الجماهيري بالدول النامية، وخفض الرسوم على وارداتها ومن خلالها وسائل وأدوات الاتصال الجماهيري. وكذلك ضرورة الاستفادة من التطورات التقنية الحديثة ومن تكنولوجيا الإعلام والأقمار الصناعية.

إن هناك أهمية كبيرة لبحوث الإعلام في التنمية، ذلك لأنها تقدم لنا إجابة عن المشاكل التي تواجه الجهد الوطني في بناء المجتمع. كيف كانت وكيف تطورت، وما هي احتمالات تطورها وظروفها في المستقبل وما هي طرق حلّها.

إن الأمثلة في بحوث الإعلام والتنمية لا يمكن حصرها لأنها ترتبط بالواقع الاجتماعي، وبقدرة الباحث والإعلامي على التفكير والتأمل والبحث.

توصيات "شرام" للدول النامية لبناء الأجهزة الإعلامية وإحداث التنمية

في كتابه المعروف (أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية) يقول (شرام):

من أجل تنمية اقتصادية وطنية لابدّ من تحول اجتماعي، ولإحداث هذا التحول الاجتماعي لابد من تعبئة الموارد الإنسانية، كما ينبغي أيضاً حل المشكلات الإنسانية الصعبة.

وفي حديثه عن (عملية التنمية) يقول (شرام):

إن الذي رأى وسائل الاتصال العصرية تدخل القرى التقليدية لا يساوره الشك أبداً في قدرتها. شاهدت ذات مرة وأنا في قرية معزولة من قرى الشرق الأوسط جهاز راديو يراه القرويون لأول مرة وقد أدير في بيت العمدة. لقد أوضح ذلك الجهاز على الفور أن المعرفة قوة. لقد أضفى على صاحبه مكانة ومنزلة. كان أول من يعرف الأخبار، يمنح العلم بها لمن يشاء ويمنع من يشاء. لقد أصبح ذلك الجهاز الصغير الجالب للضوضاء في نظره ونظر الآخرين بساطاً سحرياً يحملهم إلى ما وراء الآفاق التي يعرفونها. ولكن الذي ترك في نفسي أثراً لا ينسى عن تأثير الراديو هو مشهد جماعة من القرويين وهم يسمعون لأول مرة قائداً من قادتهم يدعوهم إلى المشاركة في حكم بلادهم. هؤلاء القرويون لا يعرفون من حكومتهم

أعلى من الصراف، محصل الضرائب أو الخفير، فتخيل دهشتهم وعدم تصديقهم وما ارتسم على وجوههم من حيرة وأمل في صورة لا يمكن أن تنسى.

والذي سمع صيحات السعادة التي يستقبل بها أهالي قرية إفريقية عربة السينما قلّ أن تمحى من ذاكرته التجربة. لعل تأثير تطور المواصلات على الناس أقل سرعة ودرامية من عربة السينما ولكنك تلمسه عندما يفتح طريق جديد إلى القرية. الأغراب يقدمون ببضاعة للبيع وأفكار للتبادل، والقرويون يسافرون إلى أقرب مدينة ثم يعودون بمستويات وعادات جديدة. إن التغيير يبدأ عمله.

لا مراء في أن المواصلات العصرية يمكن أن تكون ذات نفوذ في ثقافة نامية.

إن التغيير لا مفر منه فقد استقرّ رأي الدول النامية عليه. قرّ رأيها على أنه لصالح الناس ومصير بلادهم لابدّ أن تصبح الدولة عصرية. هذه القرارات اتخذتها الزعامة المسؤولة في كل بلد من البلدان. وفي معظم الحالات لجأ الزعماء إلى المنظمات الدولية وإلى الأمم الأكثر تجربة من أجل المعونة والمشورة. التغييرات لهذه الدول النامية والسؤال الذي يسأل ليس أي حل سيجيء؟ وإنما بأية سرعة وبأي الطرق وبالضبط في أية الاتجاهات؟

ولكن اتخاذ هذه القرارات، كما يبدو لنا، هو حق الأهلين في البلدان النامية. وحتى في أمور مثل الصحة والغذاء والراحة والعلم لابد للأمة النامية من أن تقرر ما تريد أن تفعل: بأية سرعة وإلى أي مدى وهل تريد أن تفعل شيئاً بيد أننا نعتقد أنه

بدون إعلام كاف فلـن يكـون هـذا القـرار قوميـاً أبـداً لأنـه لم يُـبن عـلى إرادة شعبية ولا على دليل سليم.

هناك فرق جوهري بين "جرّ أقـدام" النـاس وبـين حمـل الحقـائق والمناقشـات والإقناع والحجة وهي عناصر الإجراء الذي يتم الرضا العام بواسطتها في أي مجتمـع حرّ، ومن الواضح أنه يمكن استخدام الإعـلام لحـد مـا في جـرّ أقـدام النـاس إذا رأى أصحاب الإرسال استخدمه لهذا الغـرض. ولكـن مـن الواضـح أيضـاً أنـه كلـما ازداد تداول الإعلام وزادت حريته قل الاحتمال في أن يكون للإعلام المغرض أي تأثير.

إن الأثر الاجتماعي الأساسي للإعلام الحر هو أن يحـرر الإنسـان لا أن يسـتغله. يحرره من الجهل ومن الاستغلال. هذا هو مـا عنتـه لجنـة الأمـم المتحـدة لحقـوق الإنسان عندما أسمت الإعلام أحد الحقـوق الأساسـية. إن عمليـة التنميـة الوطنيـة توضح ذلك توضيحاً بديعاً. فالإعلام الوافي مطلـوب حتـى يشـترك في المعرفـة أولئـك الذين يعرفون والذين لا يعرفون. الإعلام المتداول الـوافي ضروري إذا أريـد للشـعب في بلد ما أن يكون له كيان في عملية اتخاذ القرارات.

إن معارك التنمية الكبرى متصلة والنتـائج غالبـاً تجـيء بنسـبة أقـل مـن تـأثير رسائل مفردة أو جهاز مفرد عما تجيء من تتابع تأثيرات لوسـائل متصـلة وقنـوات متعاونة، وبعبارة أخرى من استخدام نظـام إعلامـي شـامل. وفي حملـة مـا سـتتغير طبيعـة الرسـالة واختيـار القنـاة أو مجموعـة القنـوات مـع تقـدم الحملـة. وإذن فالتخطيط الفعال لحملة

تنمية لا يبدأ بسؤال كيف ينبغي أن تستخدم وسيلة معينة، وإنما بـأن نسـأل: كيف يمكن إحداث التغيير المطلوب وبأي اتجاه ومن أين نبدأ.

الخلاصة إذن أن وسائل الاتصال الجماهيرية إذا ما أحسن استخدامها تسـتطيع حقاً أن تساهم مساهمة لها قدرها في التنمية الوطنية الاقتصـادية الاجتماعيـة وأن تكون جزءاً منها.

لقد وضع (شرام) في كتابه، سالف الذكر - عدداً من التوصـيات للـدول الناميـة عـما يمكـن أن تفعلـه بشـأن أجهـزة الإعـلام حتـى تقـوم بـدورها في خدمـة عمليـة التنمية.

١- من واجب الدولة النامية أن تفحص تدفق إعلام التنمية داخل حدودها.

لن يحدث التغيير ما لم يعرف أولئك الـذين ينتظـر أن يتغـيروا أسـباب التغيـير ووسائله وتراثه، ويتقبلوها. والمهارات الجديدة لن تجد السبيل إلى أن يتعلمها أحد ما لم تُعلّم وما لم يجد الأفراد حـافزاً لأن يتعلموهـا. والقـرارات التـي يترتـب عليهـا تغييرات في القواعد الجماعيـة والعـادات لـن تتخـذ مـا لم تـتح الفرصـة للنـاس لأن يناقشوها. والمشاركة الوطنية الحقيقية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لـن تـتم ما لم يتدفق الإعلام من أسفل إلى أعلى ومـن أعـلى إلى أسـفل في القنـاة بـين القـادة الوطنيين وأهل الريف.

٢- من واجب الدولة النامية أن تفحـص نفـع وسـائل الاتصـال الجماهيريـة في مضاعفة تدفق الإعلام من أجل التنمية.

إن على الدولة النامية أن تتفحص بدقة وعناية مدى استفادتها من هذه الأدوات العصرية.

ما المدى الذي تبلغه وسائل الاتصال، أين تسير أجهزة الراديو، وأين تذهب نسخ الصحف، وأين يمكن أن تشاهد الأفلام، وما عدد المدارس التي تستفيد من الأجهزة، وأين لا يوجد للأجهزة أثر، ومع مَن مِن الناس، وما الذي تستخدم فيه، إلى أي مدى تعاون الزراعة والصحة وتحسين المجتمع، وهل تساهم في احتياجات التعليم المنتظم وتعليم الكبار، وهل تنقل إعلام الشؤون العامة الذي يحتاج إليه الناس للمشاركة في الحكومة، وهل تساعد على تهيئة مناخ التنمية الوطنية من تقبل التغيير وعدم عرقلته وما هو اللازم للتعاون الوطني.

٣- ما دام التخطيط ممكناً فمن واجب الدول النامية أن تخطط لأجهزتها الإعلامية مع مراعاة العلاقة فيما بين وسائل الاتصال ذاتها وبينها وبين النواحي الأخرى للتنمية.

٤- من واجب الدولة النامية (هي وأصدقاؤها ومن يمنحونها المعونة) ألاّ تتردد في الاستثمار في برنامج مدروس لتنمية وسائل الاتصال الجماهيرية واستخدامها, فلا يقاس ما تحققه الدولة في تنمية وسائل الاتصال بالكم في نموها فحسب، بل أيضاً بالكيف فيما تقدم من خدمة للدولة. وزيادة الكم أو تحسين الكيف يكلف الكثير، والبلدان التي تريد تحقيق الطاقة الكاملة لوسائل الاتصال حتمٌ عليها لذلك أن تستثمر فيها.

٥- من واجب الدولة النامية أن تحاول إقامة علاقة تعاون بين إدارة الحكومة المسؤولة عن تنمية أجهزتها الإعلامية وتلك المسؤولة عن التعليم وغيره من التنميات المتصلة.

٦- من واجب الدولة النامية أن تتخذ الخطوات لتيسير تداول الأنباء.

٧- من واجب الدولة النامية أن تحاول قدر المستطاع تيسير إنشاء وسائل اتصال محلية وصيانتها.

ونقصد بوسائل الاتصال المحلية تلك الوحدات التي تماثل الصحف في المدن الصغيرة ومحطات الإذاعة المحلية. فهذه تظهر ببطء في الدول النامية حيث تميل وسائل الاتصال إلى التجمع في المدن الكبرى. ومع ذلك فوسائل الاتصال المحلية عظيمة الأهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا لكونها في وضع أفضل لمعرفة الاحتياجات المعينة لإقليم من الأقاليم وخدمته، بل لأنها أيضاً تيسر لمزيد من الناس الاستفادة من وسائل الاتصال، وبالتالي المشاركة في الشؤون العامة.

٨- من واجب الدولة النامية أن تولي اهتماماً خاصاً للجمع بين وسائل الاتصال الجماهيرية والاتصال بالأشخاص بغية إعلامهم.

غير أن الجمع الناجح بين إعلام وسائل الاتصال الجماهيرية وإعلام الاتصال الشخصي أم يحتاج إلى مهارة وجهد.

٩- على الدولة النامية ألا تضع المزيد من القيود على المواد الإعلامية.

وخاصة قيود لاستيراد وتحصيل الرسوم والتعريفات الجمركية ورخص ورسوم الاستيراد وضريبة المبيعات. وعليها أن تقوم بموازنة ما تحصل عليه من رسوم أو تدخر من عملة، وبين الكسب العظيم الذي تحصل عليه من إضافة مثل هذه الواردات إلى ينبوع إعلامها الداخلي المتدفق.

١٠- من واجب الدولة النامية أن تفكر في إنشاء صناعات للاتصال.

إن الحاجة المزدوجة إلى معدّات الاتصال وتوريداتها وإلى الاستثمار في الصناعة الإنتاجية تشير إلى الحاجة إلى إنشاء صناعات للاتصال. ورق الصحف من الأمثلة المألوفة على أشد الحاجة إليه في الدول النامية. وأجهزة الراديو أيضاً يقل الموجود منها عن الحاجة، كما أن ثمنها المرتفع لا يساعد على التوزيع الجماهيري الحق. كذلك الحال في أجهزة العرض السينمائي والفيلم الخام وغير ذلك من مواد كثيرة جوهرية لتنمية الاتصال فهي نادرة ومرتفعة الثمن. وللدولة النامية الخيار بين أن تستغني كلية عن هذه الأشياء أو أن تجد استيرادها أيسر أو أن تصّنعها.

١١- من واجب الدولة النامية أن تهّيء للعاملين في الإعلام التدريب الكافي.

لا تملك الدولة النامية أن تسلم أجهزتها الإعلامية لأشخاص تنقصهم الكفاءة والدربة. وليست هناك غلطة أكبر من أن ننشئ الإمكانيات أو نستورد المعدّات دون أن نعدّ الأشخاص المهرة الذين تتطلبهم الخطة الإدارية مثل هذه الإمكانيات والمعدّات. فالدولة النامية إذن ستحتاج إلى برامج تدريب لكافة العاملين في أجهزة

الإعلام، تدريب على الكتابة والتحرير والإنتاج والإدارة والنواحي الفنية، وليس هذا سوى جزء من التدريب الكلي للعاملين في الإعلام.

١٢- من واجب الدولة النامية أن تحاول التعرف على تجاوب الجماهير مع وسائل الاتصال بأكبر قدر ممكن.

ولعل الطريقة المثلى للحصول على تجاوب من الجماهير يعول عليه هو إجراء أبحاث التعرف على رأي الجماهير. فعلى الدولة النامية أن تشرع بأسرع ما يمكن في تدريب عاملين في البحوث على العمل في هذا الميدان وأن تستفيد من قدراتهم على الاختيار المسبق للرسائل وقياس وأي الجماهير ووصفها والتقرير عن أثر وسائل الاتصال الجماهيرية. حتى بدون إجراء الأبحاث من الممكن زيادة قدر التجاوب عن طريق تقارير من العاملين في الميدان ومن المراقبين المتطوعين ومن الموظفين المحليّين، وبتشجيع التعليقات والاقتراحات والتقارير التي يرسلها أفراد الجمهور.

المسألة هي أن التجاوب الوافي بالغرض لن يجيء إلى وسائل الاتصال إلاّ إذا هي عملت بنشاط للحصول عليه. وبدون قدر وافٍ من التجاوب فإن وسائل الاتصال ستعمل في الظلام. ولن تعرف ما إذا كانت تسدّ احتياجات الجمهور الذي تصل إليه ورغباته أو ما إذا كان نوع من الرسائل أو طريقة من طرق تناول الموضوع أفعل من غيرها في تحقيق ما هي بسبيله.

١٣- من واجب الدولة النامية أن تسّن قانوناً خاصاً للإعلام في نفس الوقت الذي تضع فيه خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى القانون أن يتطابق عن طريق المراجعات المتتابعة مع تتابع مراحل التنمية الوطنية.

فالمدى الذي تشعر الحكومة بأنها تستطيع أن تسمح به لأجهزة الإعلام قد لا يكون بالضبط هو نفسه عند مرحلة مبكرة من التنمية الوطنية، كما هو في مرحلة متأخرة. لذلك فعلى الدولة النامية أن تكون مستعدة لإعادة النظر في قانون الإعلام على ضوء تقدمها وتغييرها للأهداف الفورية وأمانيها الوطنية.

١٤- من واجب الدولة النامية ألاّ تتردد في الاستفادة من التطورات الفنية الحديثة في الاتصال في الحالات التي تطابق فيها هذه التطورات الجديدة احتياجاتها وقدراتها.

المهم هو أن الدول النامية تستطيع أن تقفز خطوات عديدة في تكنولوجيا الاتصال. فهي ليست بحاجة إلى أن تسلك طريق التطور الذي سلكته الدول المتقدمة من قبل، بل تستطيع أن تبدأ على الفور بآخر ما تم التوصل إليه من صناعة إعلامية. وهذه الوسائل والأساليب الجديدة ستوفر في حال الحصول عليها المال والوقت وستهيّئ للإعلام التدفق بفعالية أدق. وستستفيد الدول النامية من متابعة التطورات الحديثة ولا داعي لخشية التجربة.

١٥- مـن واجـب الـدول أن تشـترك في تجـارب اسـتخدام وسـائل الاتصـال الجماهيريـة وغيرهـا مـن قنـوات الإعـلام للتعجيـل بالتنميـة الاقتصـادية والتغيير الاجتماعي.

الإعلام ودوره في التنمية

يمكن تحديد مجموعة من الوظائف والمهام الأساسية التي يمكن أن يضطلع بها الإعلام في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: دور وسائل الإعلام في محو الأمية:

يبلغ حجم الأمية في الدول النامية درجة عالية من الضخامة تستلزم تجنيد كل الوسائل المتاحة للقضاء على هذه الظاهرة أو تقليل حجمها.

وعلى الرغم من الجهود المتزايدة التي تبذل لمكافحة الأمية فإن عـدد الأميّـين يتزايد في جميع أنحاء العالم لأن الزيادة السـكانية مـا زالـت متفوقـة عـلى الجهـود التربويـة، ولا يمكـن للطـرق التقليديـة في التعلـيم الشخصي أن تغـير وحـدها هـذا الاتجاه، بل يمكن تطبيق طـرق جديـدة واسـتخدام وسـائل الإعـلام في القضـاء عـلى الأمية.

وقد سرى لفترة طويلة مفهوم خاطئ لمحو الأمية أكدت تجارب عدد كبـير مـن الدول فشله على مستوى التطبيق وهو مفهوم (محو الأميـة الهجائيـة) أي الاكتفـاء بتعليم القراءة والكتابة للأميين من الكبار. وقد أدّى فشل العديد مـن بـرامج محـو الأمية البسيطة أو الأولية إلى التمهيد لظهور المفهوم الجديـد في هـذا المجـال وهـو (محو

الأمية الوظيفي) الذي يؤكد الحاجة إلى إعطاء الأميّين التدريب والتعليم بما في ذلك القدرة على تعلم القراءة والكتابة التي سوف تساعدهم على القيام بدور كامل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتهم.

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم مجهودات محو الأمية وفقاً للأهداف والأساليب المتبعة على النحو التالي، مع مراعاة أهمية تكامل المجهودات المختلفة لمحو الأمية دون الاقتصار على جانب واحد منها واختيار الأسلوب الذي يتناسب مع تحقيق الهدف:

- محو الأمية البسيطة أو الأولية: وهو الذي يستهدف تدريب الأشخاص على القراءة مع الفهم وكتابة رسالة بسيطة تتصل بحياتهم اليومية.
- محو الأمية الوظيفية: أي التعليم والتدريب الشامل للأميين وشبه الأميّين.
- محو الأمية الوظيفية الموجهة على أساس العمل: ويشمل التدريب الفني والمهني بالنسبة لأعمال معينة بالإضافة إلى عنصر محو الأمية.
- محو الأمية الثقافية: ويشمل الأميين والمتعلمين في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويهدف إلى تكوين خلفية من المعلومات العامة الثقافية لديهم وتكوين حدّ أدنى من المستويات الثقافية الذي يجب أن يتوافر عند كل مواطن.

أما من حيث الأسلوب فيمكن تحديده في نوعين:

- الأسلوب الموسع أو الجماهيري في محو الأمية: وهو الذي يستهدف تعليم المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب، وإعطاء خلفية معلومات عامة لأكبر عدد ممكن من الأميين والكبار عن طريق الحملات الوطنية الشاملة واسعة النطاق.

- الأسلوب الانتقائي الكثيف: الذي يخطط فيه لمحو الأمية الهجائية والوظيفية والثقافية في قطاعات محددة - قطاعات عمل أو قطاعات جغرافية وسكانية - تتمتع بأولوية عالية في الخطة الوطنية وفي مناطق محددة تكون عادة محاور للتنمية ومكيّفة لملاءمة احتياجات مجموعات مهنية محددة، ومكثفة بمعنى أنه يركز على الكيف أكثر من الكم ويتطلب تدريباً أطول وأعمق.

وقد أخذت بهذا المفهوم المتكامل لمحو الأمية وتعليم الكبار مجموعة كبيرة من الدول النامية تحت إشراف (اليونسكو) وشهدت السنوات العشرون الماضية العديد من التجارب والبرامج الدولية في هذا المجال الهام.

وتؤدّي وسائل الإعلام، في إطار الخطة الموضوعة لها، دوراً مزدوجاً في مجال محو الأمية الوظيفي، فإلى جانب دورها الأساسي كوسيلة أو كأداة وسيطة تستخدم في تقديم برامج محو الأمية خاصة بالنسبة للراديو والتلفزيون، فإنها تستخدم أيضاً في خلق المناخ الاجتماعي الذي يمكن أن تزدهر فيه حملات محو الأمية، في خلق تقبل لقيمة التغيير الاجتماعي والاستعداد للمشاركة فيه حتى لا تكون هناك حاجة إلى

الطرق الجبرية، كما أنها تساعد على انتشار التعليم والحيلولة دون ارتداد مـن تعلموا القراءة والكتابة إلى الأمية.

وعلى هذا الأساس يتركز الهدف الأساسي لوسائل الإعلام في مجـال محـو الأميـة في تنشيط العمل الاجتماعي المؤسس على محو الأمية، وهو مـا يمكـن تحقيقـه عـن طريق الخطوات والوظائف الثلاث التالية لوسائل الإعلام:

- استثارة الحاجات والـدوافع لـدى المـواطنين بالنسـبة لبرنـامج محـو الأميـة وتوضيح أهميته ومزاياه وفوائده وانعكاسها على مستوى حياة الفرد.
- الإسهام في العملية التعليمية كوسيلة تعليميـة مسـتخدمة ضـمن البرنـامج وأن تكون جزء أساسي من الحملة الوطنية لمحو الأمية.
- المسـاندة الإعلاميـة المسـتمرة لبرنـامج محـو الأميـة عـن طريـق مسـاعدة المتعلمين الجدد للقراءة والكتابة لتأكيد وتطوير عادات جديـدة، والحفـاظ على خبراتهم المكتسبة حديثاً في القراءة والكتابة وتطويرها، والتدريب على الطرق الجديدة التـي تعلموهـا في المجـالات المختلفـة كالزراعـة والصـناعة والنشاطات الاجتماعية المختلفة.

ثانياً: دور وسائل الإعلام في دعم التعليم المدرسي:

تحتل عملية دعم التعليم المدرسي النظامي في الـدول الناميـة أولويـة واضحة على غيرها من برامج التنمية الثقافية والاجتماعية، إلا أنهـا تواجـه في نفـس الوقـت عدة

عقبات تتمثل في عدم وجود المدارس الكافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من التلاميذ، وكذلك عدم تجهيز هذه المدارس بالوسائل التعليمية الأساسية (الوسائل والمعينات السمعية والبصري)، وعدم وجود العدد الكافي من المدرسين المتخصصين في المواد المختلفة.

من هنا يأتي الدور الذي يمكن أن تمارسه وسائل الإعلام، وعلى الأخص الراديو والتلفزيون، في دعم خدمات التعليم الأساسية ورفع مستواها.

ويعرض (ولبور شرام) في مؤلفه الشهير (أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية) للفوائد التعليمية للراديو والتلفزيون والتي درست بنجاح في كثير من أنحاء العالم وهي على النحو التالي:

- زيادة المعلومات عن طريق الراديو والتلفزيون عندما يدمج ذلك في تدريس الفصل فيؤدي إلى تحسين في التدريس من حيث الكيف.
- قيام الراديو والتلفزيون بتقليل حدة النقص في النظام التعليمي، بأن تقوم مثلاً مقام المدرس غير المؤهل أو ترفعه فوق مستوى المدرسين الحاليين مما يؤدي إلى تحسين كبير في النظام التعليمي.
- الإذاعة المنميّة التي يقصد بها أن تحمل التعليم لجماعات لم يكن بها مدارس إطلاقاً، وفي هذه الحال يقود الراديو والتلفزيون نشاطاً تعليمياً جماهيرياً هو في الحقيقة يسبق المدرسة.

ويمكن استخدام الراديو والتلفزيون في تقديم النوعيات التالية من البرامج التعليمية:

- البرامج الإذاعية المدرسية التي تقوم بتقديم بعض المواد الدراسية والتي تذاع وتعاد إذاعتها في مواعيد محددة داخل الفصول الدراسية أو داخل القاعات المعدّة لذلك بالمدرسة.
- برامج (الإثراء) وهي البرامج التعليمية المنهجية التي توجه إلى الطالب في منزله، وتقوم مقام (المدرس الخصوصي).
- برامج تدريب المعلمين، وهي التي تستهدف مواجهة النقص في الأعداد الحالية للمعلمين، ورفع مستوى المعلمين القائمين بالتدريس، وذلك عن طريق إعداد مجموعة من البرامج الإذاعية تذاع في الأوقات والفترات التي تتناسب مع عملهم بهدف رفع كفاءتهم التربوية وتعمق معلوماتهم التخصصية في المواد المختلفة.

ثالثاً: دور وسائل الإعلام في تنمية المجتمعات المحلية:

يقصد بتنمية المجتمعات المحلية في الدول النامية إتباع الأساليب الحديثة في العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق معينة، وتقوم على أساس إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية به إن لم يكن ذلك الوعي قائماً، أو بتنظيمه إن كان قائماً، ثم بالمشاركة في الإعداد والتنفيذ

من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعاً مباشرة أو من خلال ممثليهم في المستويات الممكنة عملياً وإدارياً.

والواقع أن التنمية الاجتماعية الشاملة ما هي إلاّ محصلة نهائية للتنمية الإقليمية الجزئية على مستوى المجتمعات داخل البلد الواحد، وما لم تتحقق درجة عالية من التوازن في النمو الحضاري والاجتماعي والثقافي والاقتصادي بين هذه المجتمعات المحلية المختلفة فإن من الصعب الوصول إلى الأهداف المرجوّة للتنمية الاقتصادية على الصعيد الوطني.

ومن الأهمية بمكان أن تتكامل جهود الوسائل الإعلامية الجماهيرية مع الوسائل الشخصية المباشرة في تحقيق جوانب التنمية المحلية، مع الإفادة من كافة الروابط الثقافية والاجتماعية السائدة.

ومن أنجح الوسائل المستخدمة في مجال تطوير وتنمية المجتمعات المحلية (نوادي الاستماع أو المشاهدة الجماعية) وهي التي يتم فيها تقديم برنامج إذاعي أو عرض برنامج تلفزيوني على مجموعة من المستمعين أو المشاهدين يعقبه مناقشة في مضمون هذا البرنامج ويتم الإجابة على كافة الاستفسارات المتعلقة بجوانبه المختلفة.

رابعاً: دور وسائل الإعلام في التثقيف النسائي:

تؤدي المرأة دوراً هائلاً في التنمية الاجتماعية، باعتبارها الأم المسؤولة عن تنشئة الأجيال الجديدة وتوجيهها وفق المتطلبات الحديثة، كما أنها ذات تأثير كبير في

إكساب أطفالها أنماطاً من العلاقات الاجتماعية والسلوكية المختلفة التي يجب أن تتواءم مع الأنماط السوية السائدة في المجتمع، حتى لا يتعرض الأطفال للعديد من المشكلات والضغوط النفسية والاجتماعية التي تعيق عملية التنشئة الاجتماعية والتربوية الصحيحة.

هذا فضلاً عن حاجة المجتمع إلى المرأة في بعض مجالات العمل التي تصلح فيها أكثر من الذكور كالتعليم النسائي والطب، بالإضافة إلى دور المرأة كرّبة بيت مسؤولة عن توفير وتهيئة كافة الاحتياجات التي تتطلبها الحياة السويّة وللأفراد والأسرة على حد سواء.

الثابت إذن أن المرأة تمارس دوراً وطنياً ذا شأن كبير، ومن هنا تأتي أهمية اهتمام وسائل الإعلام بها من حيث التثقيف ورفع المستوى والتوعية وزيادة الإدراك بالمسؤوليات الاجتماعية والتربوية الملقاة على عاتقها، هذا فضلاً عن إكسابها مهارات جديدة في الشؤون المنزلية والرعاية الصحية والنظافة والصناعات المنزلية وغيرها.

ويتطلب هذا الدور الهام ضرورة تصميم برامج ذات طبيعة خاصة توجه إلى ربّات البيوت في فترات متناسبة، والاهتمام بالصحافة النسائية وتدعيم مضمونها، ومواصلة استخدام البرامج الإعلامية المصمّمة للإناث من أجل تحقيق الأهداف التثقيفية والاجتماعية والتربوية المطلوبة.

خامساً: دور وسائل الإعلام في التوعية والتربية المستديمة:

تعاني الدول النامية من مجموعة من المشكلات التي يمكن أن نطلق عليها (مشكلات النمو الحضري) والتي تتمثل في الغالب في ضعف الوعي الصحي أو انعدامه في بعض الحالات، وانخفاض مستوى النظافة الشخصية والبيئية، وانتشار الأمراض، وتباين أنماط الاستهلاك، وغيرها من المشكلات التي لا يمكن أن تحل إلا بتوافر قدر كافٍ ودرجة عالية من الوعي لدى كافة المواطنين بطبيعة هذه المشكلات وانعكاساتها السلبية وآثارها السيئة وإمكانيات وطرق علاجها ومواجهتها.

ويقتضي هذا الحل أن تمارس وسائل الإعلام دورها في التوعية وتبصير المواطنين بهذه المشكلات، وذلك في إطار أعم وأشمل من مجرد عملية التوعية يمكن أ ن نطلق عليه اصطلاح (التربية المستديمة أو المستمرة). وكانت (منظمة اليونسكو) قد أوصت بضرورة دعم هذا النوع من التربية ووصفتها بأنها: تلك النظرة إلى عملية التربية ككل، باعتبارها مستمرة طوال حياة الفرد منذ نعومة أظفاره إلى آخر أيامه، وبالتالي فإنها تتطلب تنظيماً متكاملاً، ويجب تحقيق هذا التكامل الضروري رأسياً أي طوال مدة الحياة وأفقياً ليغطّي جميع الجوانب المتباينة لحياة الأفراد والمجتمعات.

وهكذا تمثل عملية التربية المستديمة إطاراً أكثر شمولاً من عملية التوعية بحيث تسعى وسائل الإعلام إلى البحث عن المشكلات التي يعاني منها المجتمع بقطاعاته وبيئاته المختلفة ومسببات هذه المشكلات، ثم تقوم بتخطيط الحملات الإعلامية وتصميم البرامج الإعلامية المستمرة التي تسهم في القضاء على هذه المشكلات.

ومن أمثلة هذه المشكلات التي تستوجب التوعية والتربية المستديمة:

- التوعية الصحية وزيادة إدراك المواطنين لأهمية الطب الوقائي، وتنشئة الأجيال الجديدة تنشئة صحية سليمة، باعتبار أن الصحة العامة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الاجتماعية ومن المستلزمات للخطة التنموية.

- التوعية بأهمية النظافة باعتبارها مقرونة بالصحة العامة، وتأثير ذلك على خلو المجتمع من الأمراض والأوبئة وزيادة المستوى الصحي للأفراد.

- التوعية المرورية وإكساب الأجيال الشابة والجديدة آداب المرور، وتعويدهم على احترام نظم المرور والتقيد بقواعده وأسسه، وعلى الرغم من الإجراءات التي تقوم بها أجهزة المرور مع المخالفين للنظم المرورية، إلاّ أن ذلك يجب أن يواكبه حملات تربوية مستديمة على مستوى كافة وسائل الإعلام لبث القيم المرورية الصحيحة في أذهان ووجدان المواطنين وذلك للتقليل من الخسائر البشرية والمادية وتوفر طرق آمنة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي.

- التوعية الاستهلاكية ويقصد بها تطوير وترشيد الأنماط الاستهلاكية السائدة سواء بالنسبة للسلع الاستهلاكية أو الغذائية والحدّ من الإسراف في الإقبال على هذه السلع، أو بالنسبة للموارد المحدودة التي تعاني من الضغط الاستهلاكي العالي عليها كالمياه والكهرباء التي يحتاج استهلاكها إلى مزيد

من الترشيد والتربيـة المسـتديمة بهـدف تحقيـق التـوازن بـين المتـاح منهـا وازدياد الطلب عليها.

سادساً: بعض المهمات الإعلامية الأخرى في الدول النامية:

- تعمل وسائل الإعلام على توسيع الآفاق وخلق الشخصية القادرة على فهـم الغير وتبني نظرة جديدة متفحصة، كما تعمل عـلى تحطـيم قيـود المسـافة والعزلة، وتنقل الناس من المجتمـع التقليـدي إلى المجتمـع الكبـير، ويـؤدي توسيع الآفاق إلى تنمية صـفة (التفـتح السـمح والاستشـعار بـالغير) لـدى الأفراد وهو ما يطلق عليه بعض الباحثين (التقمص الوجداني). الذي يعطي الفرد القدرة على أن يرى نفسه مكان الآخرين مـما ييسر ـ عمليـة المشـاركة والتبادل المشترك للقيم والسلوكات التي تعتبر أساس عملية التنمية.
- تسـهم وسـائل الإعـلام في خلـق المنـاخ الصـالح للتنميـة عـن طريـق رفـع التطلعات وبعـث المطـامح لـدى الأفـراد في سـبيل حيـاة أفضـل علـيهم أن يعملوا عـلى تحقيقهـا، وتقـديم كـل مـا يغـير مـن واقـع المـواطنين الثقـافي والاقتصادي إلى واقع أرقى حتى يمكنهم الإسهام الإيجابي في تطوير بلادهم. وقد أشـار (ليرنـر) وآخـرون إلى أن وسـائل الإعـلام تسـتطيع رفـع مسـتوى تطلعات الشعوب النامية شريطة أن يكون هناك قدر من التوافق

بين ما يثار الناس لأجله وبين ما يمكنهم الحصول عليه، وأن تسعى الحكومات لسدّ الحاجات التي تخلقها وسائل الإعلام.

- تغذية القنوات العاملة فيما بين أفراد الجماهير، بمعنى تدعيم دور القيادات البشرية في المجالات المختلفة مما يؤدي إلى زيادة فعالية الاتصال الشخصي وبالتالي فعالية عملية الاتصال بشقيها كعملية تكاملية.

- توسيع رقعة الحوار الخاص بالخطة وزيادة دائرة المناقشة الخاصة بها بهدف تحقيق المشاركة القومية وزيادة ارتباط الجماهير بالخطة القومية.

- تسهم وسائل الإعلام في إعادة الترتيب القيمي والسلوكي للجماهير عن طريق خلق المعايير الجديدة وفرض الأوضاع الاجتماعية الإيجابية المرغوبة، والمعاونة في إنشاء قواعد لسلوك التنمية في أذهان الناس، وفي متابعة كل انحراف وكشفه، والعمل على تعديل المواقف والاتجاهات الضعيفة، كما تسهم في ذلك أيضاً عن طريق تدعيم الاتجاهات الراسخة، والتأثير في الاتجاهات التي لا يستحسن التمسك بها، وإحداث تأثيرات على المسائل الجديدة التي لم يتهيأ لها الوقت أو الإعلام لبناء اتجاهات محابية لها، والتبشير بالقيم والمثل الإنسانية الرفيعة، وتكوين رأي عام واعٍ مستنير.

- العمل على تطوير الشخصية الإنسانية باعتبارها المحور الرئيسي في عملية التنمية حتى يتحقق النزوع الجماعي إلى العمل الجاد من أجل النهضة والتنمية وتحقيق الأهداف الوطنية.

- المعاونة في تكوين الذوق العام وتربيته عن طريق التعجيل بعمليات ذيوع البرامج الثقافية والفنون القومية المتميزة وجعل معظم موادها مألوفة مما يؤثر في تربية الذوق وفي بناء الإحساس بالدولية (العالمية) التي تشتد حاجة كثير من الدول النامية إليه.

متطلبات نجاح الخطة الإعلامية من أجل التنمية

يتطلب نجاح الخطة الإعلامية الوطنية من أجل التنمية مجموعة من المقتضيات الأساسية، نعرض لأهمها فيما يلي:

أولاً: أهمية إجراء الدراسات والبحوث الإعلامية التي تستهدف الكشف عن طبيعة وجوهر المشكلات الاجتماعية التي يجب أن تتصدّى لها أجهزة ووسائل الإعلام، وترتيب هذه المشكلات من حيث أهميتها ووجوب القضاء عليها تمشياً مع مقتضيات التنمية ومتطلباتها، ومن الأهمية بمكان إحداث درجة كبيرة من التوازن في الكشف عن المشكلات بأنواعها ومستوياتها المختلفة دون التركيز على مشكلات عامة أو ذات طبيعة خاصة وإهمال بقية المشكلات البيئية أو المحلية.

ثانياً: تحديد الأهداف الإعلامية تحديداً واضحاً دقيقاً وتقسيم هذه الأهداف:

١- زمنياً (طويل الأجل - متوسط الأجل - قصير الأجل).

٢- هـذه ومـن حيـث المسـتوى (أهـداف عامـة - أهـداف جزئيـة - أهـداف محلية). وغير ذلك من التقسـيمات التـي تفيـد في إمكانيـة إنجـاز تحقيـق الأهداف وإمكان تقويمها وتعديلها.

ثالثاً: الحاجة إلى استخدام أسلوب الحملات الإعلاميـة الوطنيـة، دون الارتكـان إلى برامج إعلامية مفكّكة لا رابط بينها، ذلك أن الحملة الإعلامية المركزيـة تتضـمن المزيج المتكامل للسياسات الإعلامية التي يجب اتباعها في مواجهة مشكلة عـادة مـا تكـون عـلى المسـتوى الـوطني وذلـك بـدءاً بجمـع البيانـات والمعلومـات، وتحديـد الأهـداف، ورسـم السياسـات، واختيـار الوسـائل الاتصـالية وترتيـب أولويـات استخدامها، وتعديل هذه الأولويات كلما تقدمت الخطـة، وإعـداد مضـمون المـادة الإعلامية في كل وسيلة وتبعاً لكل مرحلة بالتنسيق مع الوحدات الإعلاميـة الأخـرى لتكامل كافة الوسائل وتقييم مساهمتها، واقـتراح الأشـكال والأسـاليب التـي تقـدم هذه المادة من خلالها، وجدولة الحملة، وتقويمها تقويماً مرحلياً وشاملاً.

ولاشك أن طبيعة المشكلات التي تعاني منها الدول النامية تقتضي اتباع أسلوب الحملات نظراً لأنها ذات طبيعة وطنية مركزية شاملة، وخاصة ما يتعلق بمشـكلات: محو الأمية، والتعليم، والصحة، والنظافة، وهي نوع المشكلات التي أثبتـت تجـارب عدد كبير من الدول النامية نجاح استخدام أسلوب الحملات في مواجهتها.

رابعاً: أهمية الارتباط بين السياسات الإعلامية والسياسـات الأخـرى للتنميـة في المجالات الاجتماعية والثقافيـة والاقتصـادية، وذلـك بهـدف تحقيـق التكامـل بينهـا جميعاً

في تحقيق الأهداف الوطنية، فضلاً عن المسؤولية الجزئية لكل جهة في مواجهة المشكلات الوطنية. هذا إلى جانب أهمية تلاؤم السياسات الإعلامية ذاتها مما يؤدي إلى توافق البرامج الإعلامية وتكاملها وانسجامها وعدم وجود تنافر بينها سواء على مستوى الأهداف أو الممارسة التطبيقية.

خامساً: أهمية إعداد وتوفير الكفاءات البشرية المتخصصة في مجالات الإعلام المختلفة والتي يمكن أن تتولى هذه المسؤولية الوطنية الضخمة، ولعل هذه النقطة تمثل أهم عقبة تواجه الدول من حيث النقص الكبير في الأخصائيين الوطنيين في مجالات الإعلام المختلفة، وهو ما يقتضي أن تسارع الدول النامية إلى سدّ النقص وتلافي العجز في هذه الكفاءات البشرية في أسرع وقت ممكن حتى يمكنها إنجاز الخطط الإعلامية إنجازاً ناجحاً.

سادساً: ضرورة توفير المعدات والأجهزة والإمكانيات الفنية وتدبير الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط الإعلامية على كافة المستويات الوطنية والمحلية دون أن يواجهها عجز أو قصور في هذه المتطلبات والمعدات التي تعتبر حجر الزاوية في تنفيذ البرامج الإعلامية ونشرها بين فئات الجماهير المختلفة.

أهم مراجع المادة

- حميد جاعد حسن، التنمية والتخطيط الإعلامي في العراق، بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٧٩م.
- سمير محمد حسين، الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٤م.
- شاهيناز طلعت، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٨٠م.
- صالح أبو أصبع، دراسات في الإعلام والتنمية العربية، دبي، مؤسسة البيان، ١٩٨٩م.
- راسم الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠م.
- محمد سيد محمد، الإعلام والتنمية، القاهرة، مكتبة كمال الدين، ١٩٧٨م.
- محمد عبد القادر أحمد، دور الإعلام في التنمية، بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- تيسير أبو عرجة، الإعلام العربي وتحديات المستقبل- دار مجدلاوي،٢٠٠٠.
- د. أديب حضور، ترجمة، بدون ناشر، ١٩٩٩.
- د. محمد علم الدين: تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومستقبل صناعة الصحافة القاهرة، دار السحاب، ٢٠٠٥.

فهرس الموضوعات

الإعلام والتنمية

9 789957 880118



المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي
دار زهران للنشر والتوزيع
تلفاكس: 0096265331289 ص.ب: 1170 عمان - الرمز البريدي: 11941 الأردن
E-mail:zahran.publishers@gmail.com www.darzahran.net